أوضاع اللاجئين و المهاجرين في مصر و الدول الأوربية

الأرشيف والتنمية

مايو ٢٠٢٤

ECHRD

أوضاع اللاجئين والمهاجرين في مصر والدول الأوربية

الائتلاف المصرى لحقوق الإنسان والتنمية مبادرة أسسها ملتقي الحوار للتنمية وحقوق الانسان وتم إشهارها بوزارة التضامن بهدف تعزيز الشراكات وتبادل الخبرات بين (٥٠٠) جمعية ومؤسسة أهلية في ٩ محافظات مصرية وهي: "القاهرة، الغربية، البحيرة، الإسكندرية، بنى سويف، سوهاج، الأقصر، قنا وأسوان".

صفحة الفيس بوك https://www.facebook.com/profile.php?id=100090569196942

© ALL RIGHTS RESERVED- 2021
FDHRD

مقدمة

شهدت مصر تدفقًا كبيرًا من اللاجئين والمهاجرين في السنوات الأخيرة، مما دفع إلى تصاعد الإهتمام بحالتهم والتحديات التي يواجهونها، تعد مصر واحدة من الوجهات الشائعة للبحث عن حياة أفضل، سواء كان السبب الحروب والصراعات في بلدانهم الأصلية أو البحث عن فرص إقتصادية أفضل. يحظى اللاجئون والمهاجرون في مصر بالحماية والدعم من قبل الحكومة والمنظمات الدولية والمحلية، ولكن لا يزال هناك العديد من التحديات التي يجب معالجتها لضمان حياة كريمة وآمنة لهؤلاء الأفراد.

أجبرت الصراعات في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي مواطني دول مثل السودان وجنوب السودان وسوريا والصومال والعراق واليمن على عبور الحدود والبحث عن الحماية في مكان آخر، ويصل الكثيرون إلى مصر لأنها ما زالت إحدى بلاد المقصد المفضلة لدى اللاجئين نظراً لانخفاض تكلفة المعيشة وبيئة الحماية المواتية.

ومن هنا نجد أن مصر أصبحت بشكل متزايد مقصداً للعديد من اللاجئين وطالبي اللجوء، ورغم أن البعض منهم قد يعتبر مصر فب البداية مجرد بلد عبور، ويأمل الذهاب بعدها إلى أوروبا أو غيرها، إلا أن آخرين قد ينتظرون تحسن الوضع في بلدانهم الأصلية بما يسمح لهم بالعودة، ومع ندرة إعادة التوطين والنزاعات طويلة الأمد في بلدانهم الأصلية، تصبح إعادة التوطين والإعادة إلى الوطن أموراً غير متاحة ولا مرغوبة بالنسبة للعديد من اللاجئين وطالبي اللجوء، وبالتالي يبقون في مصر طوعاً أو إضطراراً إلى أجل غير مسمى.

وبما أن مصر ليس لديها سياسة للمخيمات، يستفيد اللاجئون وطالبو اللجوء من فرص العيش في المناطق الحضرية جنباً إلى جنب مع المجتمع المضيف حيث يمكنهم الوصول إلى الخدمات والفرص التي قد لا تكون متاحة لولا ذلك، كما أن طالبي اللجوء الوافدون حديثاً يمكنهم الإستفادة من الشبكات الإجتماعية للمجتمعات القائمة من بلدانهم الأصلية.

مما لاشك فيه أن الأشخاص تضطر للهجرة من الموطن الأصلي، عقب انتشار الحروب والنزاعات المسلحة، وما أعقبها من فوضى عامة في البلاد، وهو السبب الرئيس الظاهر للهجرة القسرية، فالأشخاص الذين كانوا يقيمون في مناطق سيطرت عليها النزاعات والحروب والإضطرابات الأمنية، اضطروا لمغادرتها، إما خشية تعرضهم للموت أو الإصابة سواء من النظام أو الجماعات الإرهابية المسلحة، أو لأي تبعات أخرى للحروب، وهؤلاء ينطبق عليهم المفهوم القانوني للجوء. ومن الأسباب الأخرى التي تدفع الأشخاص للهجرة القسرية، ما تعرضوا إليه من أزمات إقتصادية، فقد تدهورت قدراتهم المعيشية، وفروا للهجرة خارج البلاد، نتيجة لما تبع تلك الأزمات من كساد إقتصادي، وما ترتب عليه من بحث عن فرص عمل، أو الحصول على إعانات معيشية من الجهات المانحة قبل قرار الهجرة. فثمة مظاهر متنوعة للإستبعاد الإجتماعي في

الموطن الأصلي وعانوا منها، تتجلى مظاهرها في التهميش، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الأجور، فضلاً عن غياب العدالة التي ازدادت شططاً مع الأحداث الأخيرة للحرب الدائرة. وإن كانت السلبيات المذكورة تعبر عن مظاهر للاستبعاد الاجتماعي، فهي قد تتأتى نتيجة الحرمان من العمل (الاستبعاد من العمل الحكومي، مقابل تسريح العمالة بالقطاع الخاص، وتفاقم مشكلة البطالة بين أرباب الأسر والشباب وبالتالي عدم ضمان دخل منتظم وثابت، ويسبق كل هذا تقديم تعليم متدني للغالبية من أفراد المجتمع، وقصر التعليم الجيد على جماعة أو طبقة محددة في المجتمع (كالتعليم الخاص). وترجع أغلب اللاجئين الأسباب المذكورة لغياب دور السياسات الإجتماعية القادرة على تعزيز التقدم والرقي الاجتماعي.

يتأثر القانون الدولي الإنساني مباشرة بمواقف أطراف النزاع، وبمواقف الأطراف الأخرى على حد سواء ويترتب على ذلك لجوء المدنيين العزل إلى مغادرة أوطانهم وهجرتها بشتى الطرق المشروعة وغير المشروعة مكرهين غير مختارين، فإذا كانت الغايات التي تسعى لتحقيقها قواعد القانون الدولي الإنساني تتمثل أساساً في الحد من آثار العمليات الحربية والتخفيف من ويلاتها، وفرض الإعتبارات الإنسانية في التعامل مع الآثار اللاإنسانية للنزاعات المسلحة، فإن ذلك يقتضي أن يلتزم أطراف النزاع بالقواعد الإنسانية في القتال، ذلك أن الغاية من العمليات العسكرية يجب أن تقف عند حد قهر العدو وإحراز النصر عليه، وفقاً للقواعد المنظمة للعمليات العسكرية.

جدير بالإشارة أن الأحكام الواردة في اتفاقيات القانون الدولي الإنساني حاولت التوفيق بين الوضع الطبيعي للضرورة العسكرية، والمتطلبات الإنسانية، الأمر الذي أدى بهذه القواعد إلى التضييق من أحوال إستعمال الضرورة بل وتحديد مجالاتها بدقة. وعليه نستطيع القول أن هذا التضييق يفيد في الحد من مصالح أطراف النزاع التي تؤثر على تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني لا سيما من خلال إستعمال قواعده لفكرة الضرورة الحربية بمسميات عدة.

في إحصائية خاصة بالمفوضية السامية لشئون الاجئين **في نهاية شهر يونيو ٢٠٢٣، كان هناك ما يقدر بنحو ١١٠ ملايين شخص ممن نزحوا قسراً من ديارهم بسبب الاضطها``د والصراعات والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والأحداث التي تخل بالنظام العام على نحو خطير.**

يمثل ذلك زيادةً قدرها (١,٦) مليون شخصٍ (بنسبةٍ تربو على ١ %) مقارنةً بنهاية عام ٢٠٢٢ (١٠٨,٢ مليون شخص). نتيجة لذلك، هناك شخص واحد الآن من بين كل (٧٣) شخصاً في عداد النازحين قسراً في جميع أنحاء العالم، علماً بأن الغالبية منهم – نحو ٩ من كل ١٠ أشخاص من النازحين قسراً – يعيشون في بلدانٍ ذات دخلٍ منخفض أو متوسط.

وصل عدد اللاجئين في العالم إلى (٣٦,٤) مليون شخص في منتصف عام ٢٠٢٣، أي بزيادة قدرها (٣%)، (١,١ مليون شخص) مقارنةً بنهاية عام ٢٠٢٢. ويشمل هذا الرقم (٥,٩) مليون لاجئ تحت ولاية

الأونروا، و(٣٠,٥) مليون لاجئ وشخص في أوضاع شبيهة باللاجئين ممن ينضوون تحت ولاية المفوضية. وبالإضافة إلى ذلك، كان هنالك (٥,٣) مليون شخص آخرين بحاجة إلى الحماية الدولية.

بالتعاون مع الحكومة المصرية والمفوضية السامية للاجئين يتم تقديم العديد من الخدمات، منها الخدمات الصحية والتعليمية، كما أن (٨٥٪) من الأطفال اللاجئين المسجلين بالمفوضية لهم حق الالتحاق بالمدارس ويقدم لهم خدمات تعليمية أسوة بالمصريين، بالإضافة إلى الحملات الصحية مثل الحصول علي اللقاح أو حملة ١٠٠ مليون صحة .

الحماية الدولية للاجئين

تعرف الحماية الدولية بأنها "مساعدة الشخص بوقايته من الإعتداء أو سوء المعاملة أو الخطر" ، كما تعني " إحباط محاولات التسبب في اختفائه" ، وتعني أيضاً " تلبية حاجته إلى الأمان والحفاظ عليه والدفاع عنه" ، كما تعني " كل الأنشطة التي ترمي إلى ضمان احترام الحقوق الأساسية للفرد كما هو محدد في القوانين الدولية ، خاصة القانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين وقانون حقوق الإنسان".

وتعد الدولة في الأصل هي المسؤولة عن توفير الحماية الكاملة لمواطنيها، وتعمل على الحفاظ على حقوقهم الأساسية وسلامتهم من أي اعتداء ، سواء حدث داخل الدولة أم خارجها، لأن ارتباط الفرد بدولة ما، وما يتمتع به من حقوق، ومنها الجنسية التي تعتبر الرابطة القانونية والأساسية بينه وبين تلك الدولة التي يمنح الشخص الحماية التي يستطيع بموجبها الحصول على حقوقه، غير أن اللاجئ لا يتمتع بمثل هذه الحماية، لأن بلده الأصلي غير قادر على توفيرها أو راغبة في توفيرها، ولذلك يضطر للهرب من بلده الأصلي إلى بلد آخر لكي يحصل على الأمان ويحافظ على حياته، وعندما تكون حماية هذا الشخص من مسؤولية المجتمع الدولي، وهذا ما يطلق عليه بالحماية الدولية للاجئين أو البديل المؤقت للحماية الوطنية.

ومن أجل ضمان تمتع اللاجئين بالحماية الدولية، يجب دفع الدول للإنضمام إلى المواثيق الدولية والإقليمية المتعلقة باللاجئين، ومراقبة تنفيذ الإلتزامات التي على عاتقها بموجب تلك المواثيق ومن أهم المبادئ التي نصت عليها تلك المواثيق" مبدأ عدم الرد ومبدأ عدم الطرد" ومعاملة اللاجئين طبقاً للمعايير الإنسانية.

تشمل الحماية الدولية للاجئين جميع الأعمال المتعلقة بتحقيق المساواة بين النساء والرجال والفتيات والفتيان الذين هم موضع اهتمام المفوضية، في الحصول على الحقوق والتمتع بها وفقاً للقوانين ذات الصلة، بما فيها قوانين اللاجئين وحقوق الإنسان والقوانين الإنسانية والدولية.

أهداف الحماية الدولية

تسعى المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المهتمة بشأن قضية اللاجئين إلى تخفيض حالات اللجوء، عن طريق تشجيع الدول والمؤسسات على توفير أوضاع ملائمة، من أجل حماية حقوق الإنسان وحل المنازعات بالطرق السلمية، غير أن الحماية الدولية المقدمة للاجئين في الفترات السابقة والحالية تأخذ اتجاهات مشجعة أحياناً وسلبية في أحيانٍ أخرى.

وفي ذلك يظهر تقدم ملحوظ في التعامل مع بعض حالات اللاجئين في أفريقيا وأمريكا الوسطى وجنوب شرق آسيا، حيث نجد أن هناك حالات أخرى للاجئين كما في القرن الإفريقي واللاجئين الفلسطينيين واللاجئين السوريين الذين تشتتوا داخل بلادهم وفي دول الجوار وجميع أنحاء العالم لاتزال بحاجة إلى حلول، وأدى الترابط في مشاكل اللاجئين إلى ظهور حالات لجوء جديدة بحاجة إلى أساليب وأدوات جديدة لحمايتها.

وبالرجوع إلى مساعي المفوضية السامية للاجئين في تعزيز الحماية الدولية للاجئين نستطيع استخلاص الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه المفوضية بالتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية، سواء الحكومية أو غير الحكومية، غير أن هذه الأهداف دائماً لا تجد طريق النجاح ممهداً الأمر الذي يجعل من فاعلية نشاط المفوضية في تحقيق أهدافها محدود.

وإذا كانت المفوضية التابعة للأمم المتحدة تقوم بإجراءات الحماية والمساعدة وفقًا للمعايير الدولية، فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقوم بالدور نفسه وفقًا لقواعد القانون الدولي الإنساني، ويقع على عاتقها مسؤولية مباشرة عن مصير اللاجئين الذين هم الضحايا المدنيون للنزاعات المسلحة أو للإضطرابات، بحيث تتدخل اللجنة الدولية فيما يخص اللاجئين الذين يشملهم القانون الدولي الإنساني، لكي يطبق المتحاربون القواعد ذات الصلة باتفاقية جنيف الرابعة، وتحاول في مجال عملها الميداني أن تزور هؤلاء اللاجئين وتوفر لهم سبل الحماية والمساعدة الضرورية.

وتشكل مسألة إعادة اللاجئين إلى أوطانهم أحد المشاغل الرئيسية للجنة الدولية. فهي حتى وإن لم تشارك كقاعدة عامة في عمليات إعادة اللاجئين إلى أوطانهم، إلا أنها تطلب من الدول والمنظمات المعنية أن تحدد بالضبط موعد وشروط عودة هؤلاء.

كما يحظر البروتوكول الثاني (المادة ١٧) الترحيل القسري للمدنيين، إذ لا يجوز الأمر بترحيلهم إلا بصفة استثنائية، وهذا ما نصت عليه المادة السابعة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي اعتبرت الترحيل القسري للسكان من قبيل الجرائم ضد الإنسانية.

يتمتع اللاجئون من بين مواطني أي دولة محايدة في حالة إقامتهم في أراضي دولة محاربة بالحماية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة،في حالة عدم وجود علاقات دبلوماسية بين دولتهم والدول المحاربة،وفي حال احتلال

أراضي دولة ما، فان اللاجيء الذي يقع تحت سلطة الدولة التى هو أحد مواطنيها يتمتع بحماية خاصة، إذ أن الإتفاقية الرابعة تحظر على دولة الإحتلال القبض على هذا اللاجيء ، بل تحظر عليها محاكمته أو إدانته أو إبعاده عن الأراضي المحتلة.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

تمهيد

منذ أن بدأ الإشتباك في السودان في أبريل ٢٠٢٣، أجبرت أعداداً كبيرة من السكان على النزوح لمصر وباقي الدول المجاورة بحثاً عن الحماية ، استجابة لحالة الطوارئ، كما ارتفع عدد السوريين المسجلين في المفوضية في مصر بشكل كبير من (١٢,٨٠٠) في نهاية عام ٢٠١٢ إلى أكثر من (١٥٣,٠٠٠) شخص في نهاية عام ٢٠٢٣ ممثلين خلفيات اجتماعية وإقتصادية ودينية مختلفة ، نتيجة للأزمة في سوريا والسودان، فإن مصر تستضيف الآن أكبر عدد من اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في تاريخها.

كما دفع تجدد الصراعات وانعدام الإستقرار السياسي في شرق الإفريقي والقرن الإفريقي وكذلك الإضطرابات في العراق واليمن آلاف الأشخاص من جنوب السودان وإثيوبيا والعراق واليمن إلى اللجوء إلى مصر.

حتى ٢٩أبريل ٢٠٢٤ ، وصل عدد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية للاجئين إلى (٣٢٤,٠٤٨) لاجئاً من السودان و (١٥٦,١٩١) من سوريا و (٤١,٧٣٣) من جنوب السودان و (٣٥,٦١٢) من إريتريا و (١٨,٢٨١) من إثيوبيا و (٨,٦٦٥) من اليمن و (٧,٩٠٨) من الصومال و (٥,٦٧٦) من العراق وأكثر من (٥٤) جنسية أخرى.

كما أظهر تقرير للمنظمة الدولية للهجرة، أن العدد الحالي للمهاجرين الدوليين المقيمين في مصر وصل إلى (٩) ملايين مهاجر ولاجئ من (١٣٣) دولة، بنسبة تتجاوز (٨%) من تعداد السكان، بنسبة (٥٠,٤) ذكور ، ٤٩,٦%) إناث ، بمتوسط عمري يصل إلى (٣٥) سنة، يمثلون (٨,٧%) من سكان مصر، كما أن (٥٦%) منهم يتركزون في خمس محافظات هي (لقاهرة ،الجيزة ،الإسكندرية ،الدقهلية ودمياط).

وأوضح التقرير أن (٦٠%) من المهاجرين الدوليين الذين يعيشون في مصر (حوالي ٥,٥ مليون شخص) مندمجين جيدًا في المجتمع لأكثر من (١٠) سنوات.

كما أن عدد اللاجئين فى مصر يعادل تعداد ٣ أو ٤ دول أوروبية، ويشكل ضغط على الإقتصاد المصرى فيما يخص حجم الطلب على السلع والخدمات، بالإضافة إلى تأثيراتها على سوق العمل المصرى.

ونود الإشارة بأن مصر لا تعتمد قوانين خاصة أو محلية للتعاطي مع المهاجرين، بل إنها تتعمد دمجهم في سياق الرعاية الصحية والتعليمية بنسب متفاوتة، وستظل متمسكة برفض سياسة معسكرات الإيواء ورفض عزلهم بأي شكل من الأشكال وتحت أي مسمى من المسميات.

ومنحتهم حرية الحركة داخل الدولة المصرية، وقدمت لهم كافة الخدمات الصحية والتعليمية، انطلاقًا من دور مصر فى التعامل مع اللاجئين التى دفعتهم ظروف بلادهم الى الهجرة واللجوء.

الإتحاد المصري لحقوق الإنسان والهجرة

١. المهاجرون السوريون

يعد اللاجئون السوريون في مصر مجموعة مهمة من اللاجئين الذين واجهوا تحديات ومصاعب كبيرة في رحلتهم. بسبب النزاع الدائر في سوريا، فقد هاجروا إلى مصر بحثًا عن الأمان والحماية، وتستوعب مصر حاليًا أحد أكبر عدد من اللاجئين السوريين في المنطقة، وتشكل مستقبلهم وتأثيرهم على المجتمع المصري على العديد من الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية

من الأسباب التي دفعت المهاجرون واللاجئون السوريون لاختيار مصر كمحطة أولى للهجرة؛ إن لمصر تاريخًا مع سوريا، وكذلك الثقافة المشتركة وتشابه العادات والتقاليد، إضافة إلى الأمن المستقر، والطقس المناسب والبيئة الخصبة والمناسبة للعمل، فضلًا عن التسهيلات التي قدمتها الحكومة المصرية للسوريين من خفض مصروفات الإقامة والدراسة، والسماح بتسجيل أبنائهم في المدارس الحكومية المصرية ومعاملتهم مثل الطلاب المصريين. ووجود سفارات عديدة لدول غربية وأجنبية في مصر للتعامل معها في موضوع إعادة التوطين. كذلك سهولة الإقامة في مصر من حيث الأوراق الرسمية وشرعية وجودهم بالإضافة سهولة الدخول والخروج من مصر إلى سوريا والعكس ،

حيث يتمتع السوريون في مصر بمجموعة من الحقوق تميل إلى تحسين أوضاعهم وسرعة إدماجهم على عكس ما يلاقونه في البلدان المُضيفة الأخرى من ترحيل واعتقالات ومعاملات غير آدمية ومخيمات غير مؤهلة للعيش بها بالإضافة إلى العنصرية.

يعيش المهاجرون السوريون في المناطق الحضرية، ويتركزون-بشكل أساسي- في القاهرة الكبرى ومحافظتي الإسكندرية ودمياط.

وبموجب القرار الرئاسي الصادر في عام ٢٠١٢ أصبح للاجئين السوريين الحق في الإلتحاق بالمدارس الحكومية والحصول على الخدمات الصحية على قدم المساواة مع المواطنين المصريين ،وعلاوة على ذلك؛ يستفيد السوريون أيضًا من كافة أشكال الدعم التي توفره االدولة لمواطنيها في قطاعي المواصلات والغذاء.

يتوزع اللاجئون السوريون في مصرفي جميع المحافظات، ولكن يفضل معظمهم السكن في أماكن معينة أصبحت تشكل تجمعات سورية، مثل مدن السادس من أكتوبر (٦ أكتوبر) والعبور والرحاب المحيطة بالعاصمة القاهرة وغيرها كما يتوجد أعداد بمحافظات (كفر الشيخ – الشرقية – دمياط – الإسكندرية – المنصورة)

وعلى الرغم من وجود تجمعات سكانية سورية، فإن نسبة منهم اختاروا الإقامة في الأرياف، والأحياء والمناطق الشعبية ذات الغالبية المصرية، ووجدوا فيها شعوراً بالقبول من الشعب المضيف ساعدهم على الإندماج وتحمل الغربة، وقد انتشرت في هذه المناطق المطاعم والمحال السورية التي يعمل فيها السوريون والمصريون جنباً إلى جنب، وشكلوا نموذجاً للعيش المشترك بين الشعبين.

تتركز المهن التي يعمل فيها السوريون في مصر في المأكولات بكافة أنواعها، وصناعة الحلويات، والمنسوجات، وصناعة الأثاث، والإلكترونيات، والمقاهي والكافيهات، والعطور، والعطارة، والمخبوزات، بل إن هناك شارعاً في مدينة ٦ أكتوبر يسمى شارع السوريين ويضم عدة مقاهٍ ومطاعم وأماكن للتنزه يديرها سوريون.

لذلك تلاحظ زيادة نشاط المنشدين وفرق الإنشاد السورية في مصر خلال شهر رمضان ٢٠٢٤، على عكس ما كان يحدث في أثناء وجودهم في سوريا، ويزيد الطلب عليهم وتزدحم مواعيدهم في مصر.

ونجد أيضاً المراكز التعليمية والتي يتم ترخيصها من قبل وزارة التضامن الإجتماعي والمنتشرة في مناطق كثيرة، حيث باتت مقصداً لآلاف الطلبة من السوريين وحتّى المصريين.

وعمِل أصحاب تلك المراكز على افتتاحها في المناطق التي تضم أعداد كبيرة من السوريين مثل "٦ أكتوبر، العبور، الشروق، العاشر من رمضان" في محيط العاصمة القاهرة، إضافةً إلى مناطق في محافظتي دمياط والإسكندرية وغيرهما، وذلك لتخدم السوريين، ومع مرور الوقت لم تعد تلك المراكز مقصداً للسوريين فقط، بل توجّه إليها كثير من الطلاب المصريين وأعداد من الجنسيتين السودانية واليمنية،.

كما افتتح السوريون في الأحياء الشعبية مشاريع صغيرة، ساعدتهم على العيش ، ولاقت قبولاً كبيراً من سكان هذه الأحياء الذين أصبحوا زبائن دائمين، كالمطاعم الصغيرة، وورشات الخياطة، وصالونات التجميل.

<u>الامتيازات التي منحتها مصر للسوريين علي أراضيها</u>

تعتبر مصر مثالًا حيًا على الدولة العربية التي قدمت الكثير من الامتيازات للسوريين الذين وصلوا إلى أراضيها. تشمل الامتيازات التي منحتها مصر للسوريين القدرة على العيش والعمل والتعليم في البلاد بشكل قانوني وآمن. بالإضافة إلى ذلك، قدمت مصر فرص عمل وإمكانيات تعليمية للسوريين، مع توفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأساسية. وتعكس هذه الامتيازات التزام مصر بمساعدة اللاجئين السوريين وتمكينهم من بناء حياة جديدة ومستقرة في البلاد.

منحت مصر الإمتيازات للسوريين بداية من عام ٢٠١١ بعد بدء النزاع السوري. واستمرت هذه المنح حتى الوقت الحالي، حيث استضافت مصر آلاف اللاجئين السوريين على أراضيها.

كانت المنح التي قدمتها مصر للسوريين تأتي استجابةً للأزمة الإنسانية التي واجهتها سوريا نتيجة النزاع. تهدف هذه المنح إلى تخفيف المعاناة التي يعاني منها السوريون وتوفير لهم فرصًا أفضل للحياة في ظل الظروف الصعبة التي يواجهونها في بلدهم.

تتضمن الإمتيازات الإقتصادية التي منحتها مصر للسوريين فرص عمل وإنشاء الأعمال الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الحصول على تصاريح عمل ورخص إقامة. كماقدمت مصر أيضًا دعمًا ماليًا للسوريين من خلال برامج المساعدات والمنح المالية.

كما تعزز مصر الإمتيازات الإجتماعية والثقافية للسوريين بتوفير الخدمات الإجتماعية الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم، وكذلك الدعم النفسي والإجتماعي. كما تشجع مصر التواصل والتفاعل الثقافي بين السوريين والمجتمع المحلي من خلال تنظيم فعاليات ثقافية وتعليمية مشتركة.

وفيما يتعلق بالجانب القانوني والحقوقية ،تمنح مصر السوريين حقوقًا قانونية وحقوقًا مدنية تشمل حق العيش والعمل والتعليم والرعاية الصحية. كما تتضمن الإمتيازات القانونية حق الوصول إلى المحاكم والقضاء وحماية قوانين حقوق الإنسان.

وتأتي أهم تلك الإمتيازات الممنوحة للسوريين كما يلي:

أولاً : إعفاء السوريين من رسوم تأشيرات الدخول لأراضيها:

قررت الحكومة المصرية منح السوريين تأشيرات الدخول إلى أراضيها مجاناً ودون أية رسوم قنصلية، وجاءت هذه الخطوة تجسيدا لمؤازرة مصر الكاملة للشعب السوري وحرصاً منها علي تخفيف معاناته ومساعدته في محنته الحالية.

ثانياً : معاملة الطلاب السوريين معاملة الطلاب المصريين:

ويتمثل هذا الإقرار في الاتي :

- الإلتحاق بالمدارس الحكومية عربى.
- الإعفاء من دفع تكاليف التعليم المقررة على الطلاب الوافدين.
- دفع الرسوم المقررة للطلاب المصريين.
- إتاحة الدخول للمدارس الخاصة.

كان الطلاب السوريون يعانون صعوبة فى الإلتحاق بالمدارس المصرية، بسبب بطء إجراءات استخراج أوراق الإقامة وتجديدها كل عام، والتى تطول لفترة زمنية كبيرة، ما يؤدى إلى عدم تمكُّنهم من الحصول على التعليم، فأصدرت وزارة التربية والتعليم عام ٢٠١٢، ٢٠١٣، قراراً بمعاملة الطلاب السوريين نفس معاملة الطلاب المصريين، على أن يتم تجديدها سنوياً

وفي عام ٢٠٢٣ تم تعديل القرار بالسماح للطلاب السوريين اللاجئين (المسجلين لدى المفوضية) في المراحل التعليمية المختلفة (أول ابتدائي، أول إعدادي، أول ثانوي) بإعادة التسجيل في المدارس الحكومية المصرية، والتسجيل مجدداً لمن لم يسجل في بداية العام الدراسي،

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

الفئات التي يحق لها التسجيل في المدارس الحكومية من السوريين هم:

- المسجلون في الأمم المتحدة ولديهم إقامة سارية بغض النظر عن مدتها، وأبناء الملحقين بالسفارة السورية في مصر.
- من كانت والدته مصرية حتى لو كانت منفصلة عن والده أو أرملة.
- من يقطن في مكان لا توجد فيه مدارس خاصة مناسبة يحق له التسجيل في المدارس الحكومية إن رغب في ذلك.
- بالإضافة إلى من يحصل على استثناء من الوزير وذلك حسب حالات خاصة يوافق عليها الوزير.

ثالثا: الخدمات الطبية:

صدور قرار وزير الصحة عام ٢٠١٢ بمعاملة المرضى من السوريين المقيمين فى مصر بنفس أسعار المصريين فيما يتعلق بالعلاج فى المستشفيات الحكومية.

رابعاً : إعفاء السوريين من دفع غرامات الإقامات المتراكمة عليهم بسبب كسر الإقامة

يسمح القرار بالإعفاء من الغرامات المتراكمة على السوريين، في وقت سابق، إلا أن من يُخالف بعد القرار، يتوجب عليه دفع الغرامة.

٢. المهاجرون السودانيين

المهاجرون السودانيين هم الأشخاص الذين قاموا بالهجرة من السودان إلى دول أخرى بحثًا عن حياة أفضل وفرص جديدة.، يعود تاريخ الهجرة السودانية إلى فترة طويلة، حيث انتقل الكثير من السودانيين إلى الدول العربية والأفريقية وأوروبا وأمريكا الشمالية، يعود الهجرة في العديد من الأحيان إلى الأسباب والدوافع المختلفة مثل الاقتصاد والسياسة والبحث عن حياة أفضل.

تشهد العديد من الدول انتقالًا للمهاجرين السودانيين، حيث يتواجدون في الدول العربية مثل السعودية والإمارات والكويت ومصر، بالإضافة إلى الدول الأفريقية مثل أوغندا وكينيا وجنوب السودان. وتعد الدول الغربية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وألمانيا وهولندا وأستراليا وجهات جذابة للمهاجرين السودانيين بسبب الفرص الإقتصادية والمستويات المتقدمة للتعليم والصحة.

هناك العديد من الأسباب والدوافع للهجرة السودانية، حيث تشمل بعض هذه الأسباب البحث عن فرص عمل أفضل وتحسين المستوى المعيشي. كما يمكن أن تكون الهجرة نتيجة للإضطهاد السياسي أو الاضطهاد العرقي أو الصراعات المسلحة في البلاد، البعض الآخر قد يهاجر لأغراض التعليم أو العلاج الطبي، ويعتبر البعض الهجرة أيضًا فرصة للهروب من الفقر والبطالة وتوفير حياة أفضل لأسرهم.

تأثرت الهجرة السودانية بشكل كبير بالحروب والنزاعات التي شهدتها البلاد على مر العقود، فالنزاعات المسلحة الداخلية والصراعات العرقية والدينية قد دفعت العديد من السكان للفرار والبحث عن أمان خارج البلاد. بسبب هذه الحروب والنزاعات، وقد ازدادت أعداد المهاجرين السودانيين الراغبين في الهجرة إلى دول أخرى. ومن المهم أن نفهم هذا التأثير وأن نساعد هؤلاء المهاجرين في إعادة بناء حياتهم وتعزيز اندماجهم في المجتمعات الجديدة.

المهاجرون السودانيون في مصر

يتعلق التاريخ والخلفية للمهاجرون السودانيون في مصر بالتجارة والحركة الجغرافية بين البلدين على مر العصور. منذ فترة الحضارات القديمة، كان هناك تداول بضائع بين مصر والسودان، مما أدى إلى تواجد التجار والمهاجرين من السودان في مصر. كما أن العلاقات الثقافية والتاريخية والدينية بين البلدين ساهمت في جذب المهاجرين السودانيين إلى مصر وتشكيل مجتمعات منهم في البلاد.

إن الهجرة السودانية إلى مصر تاريخية ومستمرة منذ قرون. يعود ذلك إلى العوامل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي دفعت السودانيين إلى الهجرة والبحث عن فرص عمل وحياة أفضل في مصر. بدأت تلك الهجرة في الفترة الاستعمارية البريطانية واستمرت خلال الحقبة الجمهورية، مع وجود توافد مستمر للسودانيين إلى مصر بحثًا عن فرص جديدة. ومع ذلك، عاشت الهجرة السودانية إلى مصر تغيرات في أعداد المهاجرين ومجالات عملهم على مر العصور.

إن تاريخ العلاقات الثقافية والتاريخية بين السودان ومصر يعود إلى العصور القديمة، حيث تأثرت الثقافات والحضارات الإثنين ببعضها البعض، حيث يشترك البلدين في تاريخ مشترك وروابط ثقافية ولغوية ودينية. وفي العصور الحديثة، تطورت العلاقات بين السودان ومصر في مجالات الموسيقى والسينما والأدب والفنون والرياضة. وتركت هذه العلاقات الثقافية تأثيرًا على الهجرة السودانية إلى مصر، حيث يشعر المهاجرون بالإنتماء للثقافة المصرية والثقافة السودانية في نفس الوقت.

تتنوع الأسباب والدوافع التي تدفع السودانيين إلى الهجرة إلى مصر، تشمل هذه الأسباب البحث عن فرص عمل وتحسين الظروف المعيشية والتعليم والرعاية الصحية. كما يلعب الاستقرار السياسي والاقتصادي في السودان دورًا مهمًا في دفع المهاجرين إلى البحث عن حياة أفضل في مصر. بعض الأسباب الأخرى تتعلق بالعنف والصراعات الداخلية واضطهاد الأقليات العرقية والدينية في السودان. يعتبر المهاجرون السودانيون في مصر مجتمعًا متنوعًا يشمل العديد من الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

قدّرت المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة إجمالي عدد السودانيين المقيمين في مصر بنحو (٤) ملايين سوداني، يتمركز نحو (٥٦%) منهم في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية ودمياط والدقهلية.

الجالية السودانية

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

- ١١٠ ألفاً و٦٩٦ سوداني لاجئ وطالب لجوء مسجل بالمفوضية السامية للاجئين في مصر.
- ٤ مليون سوداني مقيم بشكل كامل في مصر بحسب المنظمة الدولية للهجرة.
- ٣٧% من أعداد اللاجئين المقيمين في مصر يعملون في وظائف ثابتة وشركات مستقرة.
- متوسط أعمار اللاجئين المقيمين في مصر هو ٣٥ عاماً، مع نسبة متوازنة بين الذكور الذين يمثلون (٥٠,٠٤)% والإناث الذين يقدّرون بنحو (٤٩,٧%).

مصر وحماية اللاجئين السودانيين

يرى الحسين حسان رئيس اتحاد مؤسسات أفريقيا للقضاء على العشوائياتفيما يتعلق بدور مصر في حماية اللاجئين السودانيين ما يلي:

- تقوم مصر بدورها الدولي في حماية اللاجئين، وتتعامل بطريقة مختلفة عن عدد كبير من الدول التي تقيم معسكرات لهم، منوهاً: "مصر لا يوجد فيها أي لاجئ يعيش في خيمة، بل على العكس يتم تقديم إليهم كافة الخدمات."
- تواجد أعداد اللاجئين لا تؤثر على منظومة التنمية، فنسبة بسيطة للغاية هم من يحصلون على الدعم من منظمات المجتمع المدني، أما البقيّة فيعملون ويكسبون ويخدمون الاقتصاد.
- كثير من اللاجئين المقيمين في مصر أصحاب مشاريع تنموية عملاقة، وقاموا بتوفير آلاف الوظائف للمصريين، بجانب الخدمات التي يقدمونها بمستوى متميز، وهو ما جعل البلاد بيئة خصبة للتنوع والكل يتهافت على تقديم خدماته المميزة، والمواطن هو المستفيد في النهاية، حسب قوله.
- تواجد السودانيين أمر مُرحب به، ومصر تقدّم لهم كافة التسهيلات التي يستطيعون من خلالها الدخول لأراضيها، نظراً للأوضاع الصعبة الموجودة هناك.
- هناك مبادرات من قِبل عدد كبير من المصريين لمساعدة اللاجئين السودانيين وتقديم يد العون لهم بشتى الطرق، كتقديم الطعام والشراب والسكن لهم بالمجان.

يقطن السودانيون في الأحياء الجنوبية منخفضة الإيجارات في مدينة ٦ أكتوبر، مثل مناطق بيت العيلة ومساكن عثمان والحي السادس، فيما يقطن السوريون واليمنيون والعراقيون في أحياء المتميز والأول والثاني. منطقة أرض اللواء من أشهر المناطق في محافظة الجيزة

كما ينتشر السودانيون وفي العاصمة القاهرة ، وتقدر الإحصائيات الرسمية أعدادهم في منطقة الجبل الأصفر وضاحية عين شمس بما يتجاوز (٤٠) ألف أسرة، وينتشرون كذلك في ضاحيتي حدائق القبة وعابدين، وتعتبر حارة الصوفي بوسط القاهرة من أبرز مواقع تجمعهم، فيما

استقبال النازحين في محافظة أسوان

نظرا لموقعها الجغرافي على الحدود المصرية مع السودان، فإن أسوان هي أول محافظات مصر استقبالا لأفواج السودانيين الفارين منذ اندلاع المعارك بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع،

مع الوقت وتوافد المزيد اشتهرت بعض المناطق في المحافظة بأنها مخصصة لهم، وأصبح يطلق على مناطق التجمعات السودانية أسماء خاصة بهم على شاكلة شارع السودانيين وسط مدينة أسوان، أو سوق السودانيين الذي يتواجد بشكل أسبوعي في ميناء السد العالي ووادي كركر.

ومع مرور الوقت ازدادت أماكن تمركز السودانيين في أسوان، وأصبحوا أكثر انتشارا في شوارع المحافظة ولهم أنشطة تجارية واستأجروا العديد من الشقق والمنازل.

ومن أكثر مناطق التجمعات المميزة للسودانيين حاليا مدينة دراو التى جمعتهم حتى قبل الحرب التي يعيشونها حاليا.

عند المرور بدراو في أسوان تشعر أنك في دولة السودان، ولاسيما أحد شوارعها الذي أصبح سودانياً بامتياز، حيث أن جميع محلاته يشغلها سودانيون بمختلف المهن، من المطاعم إلى تفصيل ملابس وصالون الحلاقة، واللافت أن جميع أنشطتهم التجارية تأخذ الطابع السوداني فضلاً عن بيع المنتجات السودانية المختلفة التى تميزهم، ويلفت الأنظار لهم الموسيقى والأغانى والفلكلور السوداني التي تسمعها بمجرد مرورك فى المكان مع حديث الأشخاص باللهجة السودانية المميزة.

عند التجول في شارع السوق بمدينة دراو نجد أن الأغلبية العظمى من المارة فيه من السودان، سواء المستأجرين للمحلات التجارية أو المتوافدين لشراء أغراضهم، فضلاً عن المقاهي التي يلتقون فيها وتعتبر أماكن ترفيهية لهم.

ويرى أهالى أسوان أن السودانيين أشقاء واستقبلوهم بترحاب شديد، وقدموا مبادرات لمساعداتهم ولا يعتبرونهم لاجئين، لهذا استقروا معهم وأسسوا حياة آمنة. يعيشون بينهم في أمان وعلاقتهم بهم جيدة، ويعتبرونهم إخوة لهم، ويساعدونهم فى توفير منازل وفرص عمل

تم اطلاق (٩) مبادرات من أسوان ، ما بين تقديم طعام إلى إقامة بسعر مخفض أو مجاني. واتفقت (٦) مبادرات على دعم السودانيين بتقديم وجبات طعام وهي مبادرات: "جمعية العبابدة والبشارية، سند الخير شباب الصعيد، مطبخ كركر، مبادرة إطعام، مطعم سيتي كريب، أهل أسوان. أما مبادرات الإقامة فخرجت من (٣) أماكن، وهي فندق أجليكاء ويقدم غرف مجانية، وكي كامب "خيام مجانية"، ونُزل الحصايا والحكروب "غُرفة بسعر مخفض لليلة الواحدة. واستقبل فندق كي كامب (١٥) فردًا في أسبوع واحد مثلًا، وهو فندق في جزيرة هيسا غرب أسوان، ويتواجد صاحب الفندق بمركب خاص ينقل به السودانيين من مرسى جزيرة هيسا إلى الكامب، بعد ذلك يوفر لهم سبل الإعاشة من طعام وشراب، وبعض الخدمات الأخرى على نفقته الخاصة. وتكون التكلفة مجانية تمامًا، خاصة وأن خيم كثيرة تتسع لفردين وأخرى لـ (٤)

أفراد، حيث أن من يذهبون للكامب ليس معهم أموال كافية، تجعلهم يسكنون في الفنادق. وقام محاضر في نادي أدب أسوان يملك موتوسيكل، بتخصصيه لتقديم الدعم المعنوي للسودانيين، ووضع رقم هاتفه على فيس بوك لتقديم المساعدة، حيث يقوم عبر درجاته النارية بتوصيل الطعام والدواء، وأحيانًا توصيل راكب، أما مبادرة أهل أسوان، فتوزع الطعام عبر (٥٠) وجبة يوميًا مجانية، وتوفر السكن للسودانيين في قرية كركر النوبية، والسكن بسعر مخفض ومناسب. وبدون مبادرات، تشهد القرى الحدودية أيضًا فتح أبواب بعض المنازل فيها لاستقبال الأسر السودانية لحين تهدئة الاشتباكات هناك وفرارهم منها. فضلًا عن استمرار توافد المتطوعين الفرديين والمنتمين إلى مؤسسات أو جمعيات على نقاط وصول السودانيين سواء في معبر أرقين الحدودي أو محطة كركر التي تتوقف عندها الأتوبيسات العابرة، لتقديم المساعدات الغذائية أو الطبية .

وفى قرى كركر التى تقع جنوب مدينة أسوان بنحو (٢٠) كيلو متر، وملاصقة لموقف الأتوبيسات للسفر البرى إلى السودان، لم يقف أهالى هذه القرية مكتوفى الأيدى رغم ضعف الإمكانيات لديهم، وساهموا من خلال المجتمع المدنى وجمعية القرية فى تقديم يد العون لأشقائهم السودانيين. وقاموا باستضافة أعداد منهم خاصة أن قرى كركر ملاصقة لأول محطة وصول للنازحين السودانيين فى أطراف مدينة أسوان حيث الموقف الدولى بوادى كركر الذى يضم عشرات الأتوبيسات القادمة من السودان يوميًا عبر المنافذ البرية الحدودية. واصبحت بيوت كركر مفتوحة بالمجان لإيواء الأشقاء السودانيين خاصة أصحاب الأسر الكبيرة التى تضم أطفال ونساء وشيوخ، ومحاولة توفير مستلزمات المعيشة داخل المنزل من أسرة وأثاثات وأجهزة منزلية وكهربائية، حتى يتمكن المواطن السودانى من المعيشة بطبيعته وكأنه فى بلده تماماً.

وقد افاد الشيخ السودانى كرار الحسين في تصريح صحفي له أنه "أغلقت دول الجوار حدودها مع السودان، إلا مصر، فكانت مصر هى الملاذ والملجأ الآمن لنا ، فعلى الفور توجهنا إلى معبر أرقين على الحدود المصرية، وهناك وجدنا كل ترحيب من المسئولين المصريين، بعدما قطعنا المسافة من أرقين إلى أبو سمبل ومنها إلى أسوان فى (٥) ساعات، وهى مسافة تستغرق (٣) ساعات فقط بسبب الإزدحام على الطريق الدولى أبوسمبل / أسوان، وهناك وجدنا المشاعر فياضة وترحيبا شعبيا أزال عنا تعب الطريق وشعورنا بالغربة، فأبناء أسوان تجمعنا معهم أواصر القرابة والدم فشكرا للمصريين وشكرا للرئيس عبد الفتاح السيسى ورجاله الذين يسروا لها الصعب ووفروا العلاج للمرضى الذين أصابهم الوهن من طول ساعات السفر من الخرطوم ثم مدينة دنقلة وحلفا استغرقت منا (٤٨) ساعة بالأتوبيس ومعنا سيدات وأطفال ..شعرنا بالراحة والأمان والاطمئنان فور وصولنا لأسوان.

كما أصدر محافظ أسوان توجيهاته بتوفير سيارات سرفيس لنقل الركاب القادمين من السودان بداية من موقف كركر الدولى وحتى المحطة الرئيسية للسكك الحديدية بمدينة أسوان من أجل تسهيل تحركهم ومنع إستغلال شركات النقل البرى لهم، مؤكداً على أنه تم التنسيق أيضاً مع رؤساء مصلحتى الجوازات ،والجمارك

لتكثيف أعداد الموظفين المختصين بمعبر آرقين البرى الدولى للتيسير على الوافدين عبر الحدود المصرية السودانية وإنهاء إجراءات الدخول في أسرع وقت ممكن.

٣. المهاجرون اليمنيون

لعب المهاجرين اليمنيين في مصر دورًا هامًا في تاريخ المجتمع المصري. قبل الحرب الأهلية في اليمن، كانت هناك علاقات وثيقة بين مصر واليمن، وكان اليمنيون يقدمون إلى مصر للعمل أو للدراسة أو للزيارة، كما كانت مصر تشكل مركزًا جذابًا للمهاجرين اليمنيين بسبب فرص العمل والتعليم المتاحة فيها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الموقع الجغرافي لمصر كان يجعلها تقع على طرق الهجرة الرئيسية بين اليمن والمناطق الأخرى في المنطقة.

قبل الحرب الأهلية في اليمن، كان هناك حضور قوي للمهاجرين اليمنيين في مصر. حيث كان اليمنيون يأتون إلى مصر لأسباب مختلفة بما في ذلك العمل والتعليم والزيارة، كان لدى المهاجرين اليمنيين تأثير كبير على مجتمعاتهم في مصر وهم يساهمون في الحياة الإقتصادية والثقافية في البلاد. كما كانت هناك علاقات وثيقة بين مصر واليمن تعززت من خلال تبادل الثقافات والعادات والتقاليد بين الجانبين.

تأثر المهاجرون اليمنيون في مصر بشكل كبير بالحرب الأهلية في اليمن. فقد اضطر العديد من المهاجرين اليمنيين إلى الهروب من الصراع والعنف في بلدهم والبحث عن ملاذ آمن في مصر، وقد تعرض المهاجرون اليمنيون لتحديات كبيرة وصعوبات في مصر، حيث فقدوا فرص العمل والإقامة الثابتة والتعليم المناسب لأطفالهم. هذه الظروف الصعبة تسببت في تدني مستوى المعيشة للمهاجرين اليمنيين وزادت من الضغوط عليهم للبحث عن سبل للبقاء والتعايش في مصر.

أسفر الصراع المدمر في اليمن منذ عام ٢٠١٥ عن أزمة إقتصادية وإنسانية حادة وشرد ملايين اليمنيين، بقي أغلبهم –حوالي (٣,٦٥) مليون– داخل اليمن بينما نزح العديد إلى دول أخرى، مثل مصر، والسودان، وجيبوتي، والأردن، وماليزيا، والصومال؛ بحثًا عن الأمان.

وبحسب السفارة اليمنية في القاهرة، يتراوح عدد المقيمين اليمنيين في مصر بين (٥٠٠) ألف و(٧٠٠) ألف، ويُعد ذلك ارتفاعًا ملحوظًا مقارنة بعددهم قبل اندلاع الحرب إذ كان يبلغ حوالي (٧٠) ألف فقط ولكن عدد اليمنيين المسجلين كلاجئين أو طالبي لجوء مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هو (٩,٢٠٠) فقط.

الكثير من اليمنيين الذين نزحوا من الحرب يسكنون في مصر كمقيمين بحوزتهم تصاريح إقامة وليسوا مسجلين كلاجئين أو طالبي لجوء لأسباب عدة؛ مثل رغبتهم الإحتفاظ بالقدرة على العودة إلى اليمن متى شاؤوا. أما المسجلون لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فمعظمهم من الطبقة الفقيرة التي تأمل بالحصول على المساعدة الإقتصادية الأساسية، ومن الجدير بالذكر أن المفوضية لا تجري عملية تحديد

اللجوء لليمنيين في مصر بشكل روتيني إلا إذا كانت تنظر في إعادة توطينهم أو إذا كان ملفهم بحاجة إلى المزيد من التدقيق، ولذلك، معظم اليمنيين المسجلين لدى المفوضية يُصنفون كطالبي لجوء وليس كلاجئين. ولأغراض هذا التقرير، يُشار إلى جميع اليمنيين المسجلين لدى المفوضية كلاجئين.

ينحدر اليمنيون المتواجدون في مصر من مختلف أنحاء اليمن وينتمون لطبقات اجتماعية وخلفيات ثقافية مختلفة، ويسكن معظمهم في القاهرة، على الجهة الغربية من نهر النيل، فيما يُعرف رسميًّا بالجيزة، وتحديدًا في أحياء فيصل وأرض اللواء والمهندسين والدقي. كما تقطن بعض العائلات اليمنية في مناطق بعيدة عن مركز المدينة، مثل مدينة السادس من أكتوبر.

التعليم

سمحت الحكومة المصرية منذ عام ٢٠١٣ للأطفال اليمنيين بالدراسة في المدارس المصرية مقابل نفس الرسوم التي يدفعها الطلاب المصريون أما قبل ذلك، لم يكن بإمكان اليمنيين الدراسة في المدارس الحكومية المصرية إلا في حال حصل أحد والديهم على منحة دراسية للدراسة في إحدى الجامعات الحكومية المصرية وقد تأسست أول مدرسة يمنية في مصر عام ٢٠١٧، وتستضيف القاهرة حاليًّا ثلاث مدارس يمنية خاصة، تدرس مناهجًا يمنية، اثنتان في حي المهندسين وواحدة في حي الهرم، لكن هذه المدارس غير معتمدة من قِبل وزارة التربية والتعليم المصرية، ولكن لديها اعتماد من وزارة التربية والتعليم في اليمن

الصحة

بعد ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢، بدأ اليمنيون في السفر إلى مصر لتلقي الرعاية الطبية بوتيرة متزايدة، كان الأمر عملية سهلة نسبيًّا حيث لم تكن مصر تطلب تأشيرات لليمنيين في ذلك الوقت، وكانت أيضًا أحد الخيارات الأرخص للعلاج في الخارج. كما كانت مستشفيات القاهرة تقدم رعاية طبية أفضل بشكل عام من اليمن.

استمر هذا التقليد خلال الحرب، حيث يأتي اليمنيون إلى مصر لتلقي العلاج من الأمراض المزمنة، مثل السرطان أو أمراض الكبد، كون المستشفيات في اليمن، التي تعاني من وضع صعب، غير مجهزة لعلاجها. كما يقصد اليمنيون الذين أصيبوا في الحرب والقتال مستشفيات القاهرة للعلاج. يُعد السفر إلى مصر عن طريق التأشيرة الطبية أحد أكثر الطرق شيوعًا بالنسبة لليمنيين للوصول إلى القاهرة منذ فرض الإجراءات الجديدة على اليمنيين.

الأوضاع المعيشية اليومية

تعد مصر نقطة تجمُّعٍ" لمئات العائلات اليمنية التي دفعت بها الحرب للقاء أفرادها القادمين من دول أخرى في أوروبا وأمريكا في مصر. وهي بالنسبة لهم المكان المناسب الذي تجتمع فيه الأسر في مواسم الأعياد

ولإقامةحفلات الزفاف لأبنائها وبناتها، خصوصاً بعد أن منعت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب الأمريكيين من أصول يمنية استقدام ذويهم إلى الأراضي الأمريكية.

ولا تخلو بعض هذه الحالات من رغبة بعض العائلات اليمنية المقيمة في الغرب في المجيء بأبنائها من صغار السن للإقامة أو لقضاء فترات لتعلم الثقافة الاسلامية واللغة العربية في بيئة ثقافية وسطية ومعتدلة تبدو معها مصر المكان الأمثل لذلك.

و تشكل سلسلة المطاعم والمقاهي اليمنية المنتشرة في عموم القاهرة، وبالأخص في أحياء الدقي وجامعة الدول العربية والمنيل أبرز عناوين الحضور اليمني في مصر، حيث يتزايد إقبال المصريين والعرب عليها بصورة لافتة، وتكاد تتساوى أحياناً مع زبائنها اليمنيين، ويشكل المصريون أغلب العاملين فيها وقد بدا بعضهم يجيد اللهجة اليمنية في تخاطبه مع الزبائن ويحاول كذلك تعلم فنون المطبخ اليمني المتنوع.

الملاحظ في هذه المطاعم أن وجباتها تجمع من المأكولات اليمنية أطباقاً وأصنافاً تمثل المطبخ اليمني كله من صنعاء إلى عدن ومن حضرموت إلى الحديدة.

يتمثل العنصر الأهم في المشهد اليمني اليوم في مصر في وجود الكتب والإصدارات اليمنية الحديثة على واجهات ورفوف معارض الكتب والمكتبات المصرية، ومنها تذهب إلى معارض عربية أخرى، بينما تفتقد إليها مكتبات اليمن، ويُحرم من معظمها عشاق المعرفة فيه بالنظر للظروف الحالية.

تأسست في القاهرة مؤخراً بعض دور النشر اليمنية التي تعمل من خلال مقار محدودة المساحة ولكنها تتوسع في نشر اصداراتها محلياً وعربياً وعالمياً، ومن أهمها دار "أروقة" التي تسعى لإصدار نحو مئة عنوان هذا العام وخصوصاً في مجالات الدراسات والأبحاث والترجمة إلى العربية من لغات أجنبية عدة.

٤. المهاجرون الليبيين

أوضح تقرير صادر عن للمنظمة الدولية للهجرة أنه منذ عام ٢٠١١ قد فر عدد كبير من الليبيين من البلاد، وكانت مصر إحدى الوجهات الرئيسية بسبب الموقع الوثيق والتشابه في اللغة والثقافة، حيث وصل عدد الليبين المتواجدين في مصر حوالى مليون شخص.

فر مئات الآلاف من الليبيين إلى مصر عقب مقتل معمر القذافي في ٢٠ أكتوبر ٢٠١١، ، بعدما تم اتهام الكثير منهم بأنهم شاركوا في القتال لصالح القوات المناصرة للقذافي عام ٢٠١١، أو بأنهم عبّروا علناً عن دعمهم له، وهو ما جعلهم يفروا هاربين إلى مصر لينجوا بأنفسهم، وذلك لعدم استقرار الأوضاع فى الجماهيرية الليبية بعد انتشار أعمال السلب والنهب والقتل وسيطرة الميليشيات المسلحة على الأمور فى ليبيا واتساع عمليات الإعتقالات والإغتيالات السياسية لرموز السياسة السابقين الموجودين فى الجمهورية الليبية وخارجها.

يختلف وضع اللاجئين الليبيين في مصر تماماً عن وضع أي لاجئ سياسي، فالمصريين دائما يتعاملوا مع الليبيين كأنهم أشقائهم، فقبل قيام الثورة كان يأتي الليبيون إلى مصر ليستثمروا بها ويقومون بشراء عقارات ليعيشوا فيها، وتعد من أكثر الإستثمارات التي اهتم بها الليبيون في مصر هي الإستثمار في المجال الإعلامي والفني، فهم يعلموا أن مصر لديها الكثير من المواهب الفنية ومتميزين بشدة في هذا المجال، وكان هناك العديد من الشراكة الليبية المصرية في المجال الفني منها شركة "شاع" للفنون" والتي كانت إنتاج ليبي على الأراضي المصرية.

يوضح ذلك حرص الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر على إعداد برنامج متكامل للمتدربين من الوافدين الليبيين، تضمن تقديم فكرة عامة عن الهيئة والتطوير المؤسسي بها، والتعريف بمهام جميع إدارات مجمع خدمات الاستثمار، والتى تشمل منظومة الأراضى والتراخيص، وأيضاً الخدمات الحكومية الفنية والخدمات القانونية وتأسيس الشركات وخدمة العملاء، وعرض الفرص الإستثملارية المتاحة فى مصر.

وتعد الإستثمارات الليبية واحدة من أهم وأبرز الاستثمارات الفعالة في الاقتصاد المصري، فهناك حوالي (٦٣٠) شركة تحمل مساهمات ليبية في مصر، تبلغ قيمتها حوالي (١٣) مليار دولار في الوقت الحالي.

وتجاوز عدد أفراد الجالية الليبية في مصر أكثر من مليون ليبي وهم يشاركون على المستوى الفردي والجماعي في العديد من الحملات المصرية لدعم الإقتصاد والنهوض بالعشوائيات فمنهم من شارك في حملة الفنان محمد صبحي لتطوير العشوائيات وأيضاً منهم من تبرع في حساب صندوق "دعم مصر" بمبالغ مالية كبيرة.

على الجانب الآخر هناك مخاوف كبيرة لدى الجالية الليبية خصوصاً التي وفدت إلى مصر لأسباب سياسية عقب الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي من العودة إلى بلادهم خشية الملاحقة القضائية، فبعضهم ينتمي للنظام السابق في ليبيا وأخرون أعلنوا دعمهم من قبل لنظام القذافي، وهو ما يجعل عودتهم إلى بلادهم في الظروف الراهنة أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

لذلك يفضل الكثير من أفراد الجالية الليبية في مصر عدم العودة إلى بلادهم رغم أنه لا توجد ملاحقة قضائية لهم، ويفضلون الحياة في مصر بعيداً عن الصراعات في ليبيا.

٥. **<u>المهاجرون العراقيين</u>**

تُعدّ الهجرة العراقية إلى مصر ظاهرة قديمة ومعقدة تتطلب تحليلاً شاملاً للعديد من الجوانب. يهاجر العراقيون إلى مصر بحثًا عن فرص أفضل للعيش والعمل، سواءً بسبب الظروف السياسية الصعبة أو الأزمات الإقتصادية في العراق. تتنوع خلفيات الهجرة العراقية إلى مصر وتتضمن مجموعة متنوعة من

الأوضاع الإجتماعية والثقافية والإقتصادية، ويُعتبر العراقيون المهاجرين في مصر أحد أكبر المجتمعات العربية في البلاد، ويشكلون جزءاً لا يتجزأ من النسيج الإجتماعي والإقتصادي والثقافي في مصر

تعود الهجرة العراقية في مصر إلى علاقات طويلة وعميقة بين البلدين. منذ العصور القديمة، كان هناك تبادل ثقافي وإقتصادي بين العراق ومصر. كما كانت هذه العلاقات الثنائية تتواجد في العديد من المجالات، مثل التجارة والثقافة والتعليم والدبلوماسية. بين العراق ومصر، فضلاً عن صداقة عميقة وتعاون وثيق على مر العصور، مما أدى إلى وجود تواجد كبير للعراقيين في مصر على مر العصور.

ترجع العلاقات التاريخية بين العراق ومصر إلى عصور قديمة، حيث كان هناك تبادل ثقافي وتجاري بين البلدين. على مر العصور، وجدت صداقة وتعاون وثيق بين الشعبين. تاريخياً، تعتبر العراق ومصر من البلدان العربية ذات التاريخ العريق والتراث الثقافي الغني، ومن خلال العلاقات الثنائية بين العراق ومصر، توجد تطورات هامة في مجالات مختلفة مثل الثقافة والتجارة والتعليم والعلوم والفنون.

تعد الأسباب الرئيسية للهجرة العراقية إلى مصر متنوعة ومتعددة، أحد الأسباب الرئيسية هو الوضع السياسي والإقتصادي في العراق، حيث شهد البلد صعوبات إقتصادية وأمنية في العقود الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، يبحث العديد من العراقيين عن فرص العمل والتعليم في مصر، حيث تعتبر مصر وجهة مثالية بسبب تاريخها الثقافي الغني واستقرارها الإجتماعي والسياسي. هذه الأسباب تعززت أيضًا بالعلاقات التاريخية بين البلدين والتواصل الوثيق بين الشعبين.

تشير الفترات الزمنية المهمة للهجرة العراقية في مصر إلى تواجد مستمر للعراقيين في مصر على مر العصور. ومع ذلك، شهدت بعض الفترات توافد كثيف للعراقيين إلى مصر، خاصة خلال الحروب والصراعات في العراق. على سبيل المثال، في فترة الحرب العراقية الإيرانية وحرب الكويت، لجأ العديد من العراقيين إلى مصر للحصول على الأمان والاستقرار. ومنذ ذلك الحين، استمر تواجد العراقيين في مصر بصورة منتظمة.

تأثر المجتمع المصري بالهجرة العراقية بطرق عديدة. أحد التأثيرات الرئيسية هو التأثير الإقتصادي والتجاري، حيث يسهم العراقيون في تنشيط الإقتصاد المصري من خلال الإستثمارات والأعمال التجارية. بالإضافة إلى ذلك، يقدم العراقيون مساهمة ثقافية مهمة للمجتمع المصري عبر تبادل الخبرات والمعارف والعادات والتقاليد. كما يلعب العراقيون دورًا في تعزيز العلاقات الثقافية والفنية بين العراق ومصر. وفي نفس الوقت، يواجه المجتمع المصري تحديات إجتماعية وثقافية في التعايش المشترك والتفاهم الثقافي مع العراقيين.

يعود تشكيل الجالية العراقية في مصر إلى الموجة الأولى من نزوح العراقيين إلى مصر عقب قيام الثورة العراقية في ١٤ يوليو ١٩٥٨، التي ضمت بعض السياسيين العراقيين، إلا أنها لم تكن ذات حجم كبير،

بل هي عبارة عن أفراد أو أسر محدودة، وبعد ٢٠٠٣، تضاعفت أعدادها بشكل كبير، وقد اختلفت التقديرات لأعداد المهاجرين العراقيين في ظل غياب الإحصائيات الرسمية، والسبب الذي يجعل هناك صعوبة لحصر عدد العراقيين اللاجئين لأسباب سياسية أو إنسانية هو أن بعض العراقيين قد دخلوا الأراضي المصرية بتأشيرات سياحية تنتهي خلال فترة محددة، لكنهم واصلوا استقرارهم بصورة غير قانونية، وعاشوا وتكيفوا نسبياً، بسبب التقارب بين النسق الثقافي للمجتمعين العراقي والمصري.

لاجئي العراق

عندما نتحدث عن اللاجئين العراقيين، فإننا نشير إلى الأشخاص الذين اضطروا لمغادرة بلدهم بسبب الإضطهاد والصراعات المسلحة. يعد العراق واحدًا من البلدان التي شهدت صراعات داخلية وحروبًا طويلة أثرت على حياة الكثيرين. يواجه اللاجئون العراقيون تحديات عديدة في مسعى البحث عن الأمان والحياة الكريمة في الدول التي يلجئون إليها.

تقدم الدول المختلفة والمنظمات الدولية الدعم والمساعدة لتلبية احتياجات اللاجئين العراقيين، ومع ذلك، تظل المشكلة تتطلب حلولًا شاملة ومستدامة لتحقيق مستقبلٍ أفضل لهؤلاء اللاجئين وتحسين ظروفهم المعيشية.

شهدت مصر أربع موجات من الهجرة العراقية إليها، الأولى عقب قيام الثورة العراقية عام ١٩٥٨،. والموجة الثانية حدثت مع الحرب العراقية- الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨) وكانت الثالثة بعد حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، في ظل انهيار الأوضاع الاقتصادية، وتلتها موجة رابعة مع النزوح الكبير بعد الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣.

غابت الأرقام الرسمية بشأن أعداد العراقيين الموجودين بمصر، ما بين بضعة آلاف وفق مفوضية شؤون اللاجئين وعشرات الآلاف بحسب التقديرات غير الرسمية، لكن المؤكد أن تلك الأعداد تراجعت بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة الماضية وذلك بسبب الإستقرار الأمني والسياسي النسبي في العراق، الأمر الذي دفع الكثير من أبناء الرافدين المهاجرين للعودة إلى الوطن الأم،

الجالية العراقية في مصر، إحدى أقدم وأكبر الجاليات العربية التي استوطنت التراب المصري خلال العقدين الماضيين، لم يجدوا صعوبة في الانصهار داخل المجتمع المصري في ظل ما يربط الشعبين من علاقات قوية وحب متبادل، بعدما فر عشرات الآلاف من أبناء الرافدين هربًا من ويلات الحرب والدمار. لم يأخذ العراقيون وقتًا طويلًا للتعرف على خريطة المجتمع المصري وهو ما ساعدهم على الانصهار مبكرًا بداخله، سواء كان ذلك من خلال العلاقات القديمة التي تجمعهم أم المصاهرة والنسب، بجانب التشابك الإقتصادي عبر المشروعات الإستثمارية التي دشنها العراقيون في العديد من المدن المصرية.

الإئتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

عقد ونصف قضاها العراقيون في مصر تحت مسمى "لاجئين" إلا أنهم نجحوا في الإنصهار السريع بالمجتمع ، وأثبتوا قدراتهم القوية كشركاء أساسيين في دعم قاطرة الإقتصاد، مؤكدين أن صفة "اللجوء" ليست إلا مسمى توصيفي لا علاقة له بالواقع الممارس على أرض الواقع.

لكن في المجمل استطاع العراقيون إحداث طفرة كبيرة في السوق الاقتصادية المصرية لا سيما العقارية، فقد نجحت رؤوس الأموال التي ضخوها في تحريك المياه الراكدة في هذا المجال الاستثماري الذي كان يعاني من تراجع كبير بسبب ندرة السيولة وحالة التضخم التي كانت تخيم على الأجواء.

الأوضاع المعيشية

اختارت الجالية العراقية في مصر أماكن خاصة، أبرزها مدينة الرحاب والسادس من أكتوبر في القاهرة ومدن المنصورة والإسكندرية (شمال القاهرة)، ونقلت معها جزءًا من التراث الإجتماعي والثقافي للعراق. وبرزت فنونه في الشوارع، وظهرت مأكولات ومشروبات باتت جزءاً من الحياة في تلك الأحياء. وعرف المصريون خبز الصمون والفلافل البغدادية والدولمة وكبب التمن والسراي.

خاض العراقيون في مصر تجربة الوطن البديل، فأثّروا وتأثروا وتركوا بصمات واضحة على المجتمع المصري سلوكياً وفكرياً وثقافياً، وساعدهم في ذلك أن المصريين قادرون على التعامل مع جميع الجنسيات، ولديهم استعداد اجتماعي لقبول الآخر، مهما كانت ثقافته، وهي ميزة مجتمعية جعلت من مصر مكانا مناسبا للملايين من العرب في السنوات الأخيرة.

وقد اصطبغت بعض أحياء المدينة بصبغة عراقية، حيث تستوقف المار بها المحال التجارية والمقاهي وقد اتخذت مسميات عراقية، إضافة إلى الأسواق والمدارس التي تتميز بكثافة عراقية ملحوظة.

ويعمل جزء من العراقيين في إدارة مصانع صغيرة وشركات تجارية ومطاعم، فضلا عن العمل الفني في مجال الفضائيات، في الإعداد والتقديم والإخراج، ولجأ البعض لشراء شقق سكنية ومحلات تجارية، واكتفوا بتأجيرها والحصول على ريعها.

ويرى العراقيين أن مصر من الدول التي لا يشعرون فيها بالغربة، و يفضلون الإقامة في مصر كلاجئين، رغم أنهم لا يحصلون على رواتب من الأمم المتحدة، بينما يحصل اللاجئون العراقيون في أوروبا على منح ثابتة. ويرجع ذلك إلى تآلفهم وتفضيلهم عادات المجتمع المصري على المجتمعات الغربية.

الجهود المصرية المبذولة لتوفير الرعاية والحماية للاجئين داخل مصر

نود الإشارة إلى أن تكلفة استضافة ٩ ملايين لاجئ في مصر تصل إلى أكثر من (١٠) مليارات دولار سنوياً. كما أن الحكومة المصرية تتحمل هذه التكلفة على الرغم من الأزمة الإقتصادية التي تعاني منها مصر

تستضيف مصر مجتمعًا متنوعًا من اللاجئين وطالبي اللجوء؛ وتأتي الغالبية من بلدان تشهد أزمات طويلة المدى. تحافظ الحكومة المصرية على التزامها الثابت بضمان تلبية احتياجات جميع اللاجئين وطالبي اللجوء، بغض النظر عن جنسيتهم، مع تعزيز قدرة المجتمعات المضيفة على الصمود أيضًا. تولي مصر أهمية كبيرة للعلاقة الثلاثية التي تسعى إلى تعزيز التعاون والتماسك بين الجهود الإنسانية والتنموية وجهود السلام.

الموقع الجغرافي لمصر والأوضاع السياسية التي تشهدها عدد من دول المنطقة ساهم في تحول مصر إلى دولة عبور ومقصد للاجئين، يتمتعون بمختلف الخدمات الأساسية.

وفيما يخص جهود الدولة على المستوى المحلي لدعم اللاجئين تمتع اللاجئين بالخدمات الأساسية أسوة بالمواطنين المصريين، حيث يتمتع اللاجئون وملتمسو اللجوء بحرية الحركة في مصر على ضوء تبني الدولة المصرية لسياسة تقوم على عدم إنشاء معسكرات أو مراكز احتجاز للاجئين أو طالبي اللجوء، فضلاً عن أنه بالرغم من أن مصر من الدول المتلقية لأقل مستويات التمويل الخاص بتغطية احتياجات اللاجئين، إلا أنها مستمرة في تقديم كافة الخدمات الأساسية والتي يتمتع بها المواطنون المصريون بمختلف القطاعات.

وبالنسبة لمجال الصحة، نصت اللائحة التنفيذية لقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ الخاص بالتأمين الصحي الشامل على شمول الأجانب المقيمين في مصر واللاجئين في منظومة التأمين الصحي الشامل، كما تم توسيع نطاق العديد من الحملات الصحية لتشمل اللاجئين وطالبي اللجوء، ومن الأمثلة على هذه الحملات حملة "١٠٠ مليون صحة" لاكتشاف وعلاج "فيروس سي" التهاب الكبد الوبائي، وحملة مكافحة شلل الأطفال، وحملة الكشف عن السمنة والتقزم بين طلاب المدارس الابتدائية.

أما فيما يتعلق بمجال التعليم، استفادة الأطفال من الدول العربية، من الخدمات التعليمية وحق الالتحاق بالمدارس الحكومية دون تفرقة بينهم وبين المواطنين المصريين، كما اتخذت الحكومة المصرية قراراً بمد اللاجئين السوريين بالحق في الوصول الكامل والمجاني لنفس الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم العالي والأساسي.

وفيما يتعلق بجهود الدولة على المستوى الإقليمي لدعم اللاجئين حرصت مصر خلال عام رئاستها للإتحاد الإفريقي على تقديم اقتراحات ملموسة وقابلة للتنفيذ حول أوضاع اللاجئين بالمنتدى العالمي الأول للاجئين ومنتدى أسوان الدولي للسلام والتنمية، فضلاً عن انضمامها إلى اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا لعام ١٩٦٩.

كما قامت بدعم الجهود المبذولة في إطار جامعة الدول العربية لدعم قضايا اللاجئين، من خلال ثلاث استراتيجيات، أولها الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال اللاجئين في سياق اللجوء في المنطقة العربية والتي تم إطلاقها في ٢٠١٩، وثانيها الاستراتيجية العربية للحماية من العنف الجنسي في سياق اللجوء

والنزوح، وثالثها الاستراتيجية العربية للوصول إلى خدمات الصحة العامة في سياقي اللجوء والنزوح في المنطقة العربية.

وفيما يتعلق بجهود الدولة على المستوى الدولي لدعم اللاجئين، فقد انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ والبروتوكول الاختياري لعام ١٩٦٧، إلى جانب دورها الفاعل الذي لعبته في التوصل لإعلان نيويورك عام ٢٠١٦، والذي أكد أهمية دعم الآليات الدولية القائمة لتعزيز حماية حقوق اللاجئين.

وبالإضافة إلى ذلك، انضمت مصر إلى الميثاق العالمي بشأن اللاجئين "Global Compact on Refugees" الذي اعتمدته الأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠١٨، كما شاركت بفعالية في المنتدى العالمي للاجئين الذي عقد لأول مرة في جنيف منتصف ديسمبر ٢٠١٩.

ومن أبرز الإشادات الدولية بسياسات مصر تجاه اللاجئين، حيث أكدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن بيئة الحماية للاجئين في مصر اتسمت بالاستقرار، وذلك في ضوء استمرار حسن ضيافة اللاجئين السوريين من جانب الحكومة المصرية، كما صرح رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في مصر لوران دي بويك بأن مصر تؤكد دائماً على الاهتمام الاستثنائي والالتزام تجاه كل من هم موجودون في مصر.

وبدوره، أشاد الممثل السابق لمنظمة الصحة العالمية في مصر جون جبور، بإدراج ضيوف مصر في حملة ١٠٠ مليون صحة، كما أشاد ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين لدى مصر كريم أتاسي، بإدراج اللاجئين وطالبي اللجوء في الحملة الرئاسية "١٠٠ مليون صحة" لعلاج المصابين بالتهاب الكبد الوبائي مجاناً على قدم المساواة مع المصريين.

وأكد تقرير مشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة العمل الدولية على حرص الصندوق الإجتماعي للتنمية على ضمان توفير الخدمات المالية وغير المالية للمصريين واللاجئين السوريين على حد سواء.

<u>التشريعات والسياسات المتعلقة باللاجئين</u>

قلما تشير التشريعات الوطنية المصرية إلى اللاجئين وطالبي اللجوء بوجه عام، باستثناء المادة (٩١) من دستور عام ٢٠١٤ التي تنص على أن مصر ستضمن اللجوء السياسي للرعايا غير المواطنين الذين تعرضوا للإضطهاد بسبب دفاعهم عن حقوق الإنسان والسلام والعدالة ، وتحظر تسليم اللاجئين، بخلاف ذلك ليس لدى مصر تشريعات أو إجراءات وطنية للجوء، بل تفوض المسئولية الكاملة عن اللاجئين وطالبي اللجوء الى المفوضية السامية للامم المتحدة لشئون اللاجئين بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بينهما. وبالتالي فان العديد من الحقوق الممنوحة للاجئين بموجب القوانين الدولية والإقليمية أكثر قوة من القوانين الوطنية.

الجدير بالذكر أن مجلس الوزراء وافق في يونيو ٢٠٢٣ على مشروع قانون يقضى بإصدار قانون لجوء الأجانب وذلك لتنظيم لجوء الأجانب، وإنشاء لجنة لإدارة شؤونهم.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

تمهيد:

لطالما عُرفت الدول الأوروبية بأنها رمزًا للديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن هذا نظريًا فقط، فهناك بعض الدول الأوروبية التي تنتهك حقوق اللاجئين الذين أجبرتهم الظروف إلى الفرار من أوطانهم باحثين عن ملجأ لهم يحتمون فيه، وقد تنوعت هذه الانتهاكات ما بين القوانين والتشريعات، وما بين تشديد الإجراءات القانونية، وأحيانًا تصل إلى الاعتداءات العنصرية والجسدية. ولعل أبرز هذه الدول: بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وأسبانيا، وتركيا.

ويمكن فهم توجهات هذه الدول الأوروبية المتشددة بشأن تعاملها مع ملف اللاجئين وفرض العديد من القيود لمنع وصول هؤلاء اللاجئين إليها، من خلال بعض الإحصاءات الرسمية الدولية المعنية بعدد اللاجئين.

وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإنه بحلول نهاية عام ٢٠٢٢، كانت أوروبا، بشكلٍ عام، تستضيف أكثر من ثلث مجموع اللاجئين على مستوى العالم (٣٦%)، وارتفع عدد اللاجئين في الدول الأوروبية من (٧) ملايين في نهاية عام ٢٠٢١ إلى (١٢,٤) مليون في نهاية عام ٢٠٢٢، حيث التمس ملايين اللاجئين من أوكرانيا الأمان في البلدان المجاورة، وتعد ألمانيا ثاني أكبر دولة مضيفة للاجئين في منطقة أوروبا، بعد تركيا، حيث تستضيف ما يقرب من (٢,١) مليون لاجئ بحلول نهاية عام ٢٠٢٢.

ووفقًا لوكالة الإتحاد الأوروبي للجوء، فقد ازداد عدد طالبي اللجوء في دول الإتحاد الأوروبي خلال العامين الماضيين. ففي عام ٢٠٢٢ وصل عددهم إلى حوالي مليون شخص تقريبًا، كما أنه في النصف الأول من عام ٢٠٢٣، فقد ارتفعت طلبات اللجوء، بنسبة (٢٨%)، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ويشكل السوريون والأفغان والفنزويليون والأتراك والكولومبيون طالبي اللجوء الرئيسيين مع (٤٤%) من الطلبات، كما أنه جرى التقدم بحوالى (٥١٩) ألف طلب لجوء بين يناير ويونيو، وكانت طلبات اللجوء هي الأعلى في النصف الأول لهذه الفترة من السنة منذ ٢٠١٥-٢٠١٦.

وبينت الوكالة أن ألمانيا البلد الذي تلقى أكبر عدد من الطلبات مع (٣٠%) من المجموع، جاءت أكثر بمرتين تقريبًا من إسبانيا (١٧%) وفرنسا (١٦%)، وذلك بسبب تعرض الكثير من الدول الأوروبية "لضغوط للبت في هذه الطلبات"، فيما ازداد عدد الملفات التي تنتظر بتها بنسبة (٣٤%) في ٢٠٢٢، وأتى الرد إيجابيًا على حوالى (٤١%) من الطلبات في المرحلة الأولى.

وتتعلق حالات رفض اللجوء والهجرة داخل هذه الدول الأوروبية بأمور إجرائية خاصة بالطلب، إضافة إلى ممارسة بعض الأحزاب والسياسيين المنتمين لليمين المتطرف ضغوط على الحكومة، ومن ثم ظهور توجه لدى بعض الأوروبيين رافض لمسألة تدفق المهاجرين واللاجئين لبلدانهم.

لذلك، سيتم تناول أوضاع اللاجئين في هذه الدول الست: بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وأسبانيا، وتركيا، وكيف يتم التعامل معهم.

أولًا: بريطانيا:

لقد سجلت بريطانيا عام ٢٠٢٢ رقمًا قياسيًا لعدد اللاجئين، فوفقًا للبنك الدولي، بلغ عدد اللاجئين نحو (٣٨٢,٩٨٩) شخصًا، فيما بلغ عدد المهاجرين، وفقًا لمكتب الإحصاء الوطني البريطاني، نحو (٦٠٦) آلاف شخصًا.

وفي أغسطس ٢٠٢٣، أعلنت وزارة الداخلية، أن عدد طلبات اللجوء العالقة في انتظار البتّ بها بلغ مستوى قياسيًا في بريطانيا، حيث بلغت (١٧٥,٤٥٧) شخصًا كانوا ينتظرون قرارًا أوليًا في نهاية يونيو الماضي، بزيادة نسبتها (٤٤%) عن الفترة نفسها من العام الماضي، حين بلغ عدد الطلبات العالقة (١٢٢,٢١٣) طلبًا.

وسُجّل ارتفاع قياسي في عدد الأشخاص الذين ينتظرون منذ أكثر من (٦) أشهر قرارًا أوليًا بشأن طلباتهم، وقد بلغ عدد هؤلاء (١٣٩,٩٦١) شخصًا في يونيو ٢٠٢٣، وهو الأعلى منذ نحو ٢٠ عامًا، بزيادة نسبتها (٥٧%)، مقارنة بالشهر نفسه من عام ٢٠٢٢ حين بلغ عدد هؤلاء (٨٩,٢٣١) شخصًا.

وأظهرت أحدث الأرقام أنّ نحو (٩٠)% الذين وصلوا إلى المملكة المتحدة على متن قوارب صغيرة بين يونيو ٢٠٢٢ والشهر نفسه من عام ٢٠٢٣، طلبوا اللجوء.

كما أنه في يناير ٢٠٢٤، أعلنت وزارة الداخلية أن الحكومة أوفت بالتعهد الذي قطعه رئيس الوزراء ريشي سوناك، في ديسمبر ٢٠٢٢، بإنهاء (٩٢) ألف حالة لجوء متراكمة، بحلول نهاية ٢٠٢٣.

وأكدت أنه تم التعامل مع أكثر من (١١٢) ألف حالة لجوء في ٢٠٢٣، وكان معدل منح اللجوء (٦٧%)، وهو أقل من مستوى ٢٠٢٢ البالغ (٧٦%).

١) شروط اللجوء في بريطانيا

على الرغم من المزايا العديدة للحصول على صفة اللجوء في بريطانيا، إلا أن هناك عددًا من العيوب لا يمكن التجاوز عنها، منها:

- صعوبة الوصول إلى إجراءات اللجوء:

✓ يعاني العديد من اللاجئين وطالبي اللجوء من نقص الدعم القانوني الذي يمكن أن يساعدهم في فهم الإجراءات وتقديم طلباتهم بشكل صحيح،

الإئتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

- ✓ قد يتطلب الوصول إلى مكاتب الهجرة واللجوء الانتقالات الطويلة أو النقل العام المكلف، وهذا يشكل عائقًا إضافيًا للأشخاص الذين قد يكون لديهم موارد محدودة.
  - تأخير طويل في معالجة طلبات اللجوء:
- ✓ رغم أنه يتم إعطاء طالب اللجوء رسالة الإقرار العادية ، وهي بديل مؤقت لبطاقة طلب التسجيل ARC، إلا أنها رسالة صالحة فقط لمدة ٦٠ يوماً كأقصى مدة، كما تتضمن إجراءات اللجوء استئنافات وإجراءات قانونية إضافية في حالة رفض الطلب الأولي، ويتطلب هذا الإجراء وقتًا إضافيًا للنظر في الاستئنافات والمراجعات القانونية، مما يؤدي إلى تأخير في الحصول على قرار نهائي، وهو ما قد يعرض طالب اللجوء إلى الترحيل في أي وقت.
- ✓ يوجد عادة إطار زمني محدد لتقديم طلب اللجوء وإجراءات المراجعة والاستئناف، يجب على طالبي اللجوء الالتزام بالمواعيد والقيود الزمنية المحددة، وإلا قد يؤدي ذلك إلى رفض طلب اللجوء أو تعقيد الإجراءات بشكل إضافي
- ✓ عند وصوله إلى بريطانيا، يجب على طالب اللجوء الحصول على تأشيرة بريطانية من السفارة البريطانية، ومن المهم معرفة أن هذا الشرط لا يقتصر على بريطانيا فحسب، بل ينطبق في جميع الدول التي وقعت اتفاقية دبلن
- ✓ على اللاجئ الذي قد يحصل على حق اللجوء في بريطانيا، أن يدرك أن هذا الحق يمنح له لمدة ثلاث سنوات فقط. وعند انتهاء هذه المدة، يمكن أن يتم إعادته إلى بلاده الأصلية، مع العلم بأن الأفراد في هذه الحالة قد لا يكونون مؤهلين للإقامة الدائمة في بريطانيا.

❖ **<u>أمثلة على تداعيات تأخر البت في طلبات اللجوء:</u>**

تسبب تأخر إجراءات البت في طلبات طالبي اللجوء، في ظل استمرارهم في مراكز الاحتجاز سيئة السمعة، في تأثر الأوضاع الصحية والنفسية لطالبي اللجوء، حيث:

- ✓ وفقًا لمؤسسة "ليبرتي إنفستيغيتس"، و"المجلس الاسكتلندي للاجئين"، أنه خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى أغسطس ٢٠٢٢، لقي ١٤٠ طالب لجوء على الأقل حتفهم أثناء انتظارهم في مساكن تقدمها الحكومة، منهم ٢١ حالة وفاة نتيجة للانتحار، حيث ارتفع عدد الوفيات الإجمالي بشكل قياسي من أربع حالات عام ٢٠١٩ إلى ٣٨ عام ٢٠٢٠، ومن ثم إلى ٤٨ عام ٢٠٢١، و٢٧ بحلول نهاية أغسطس ٢٠٢٢.
- ✓ ووثّقت جمعيات ومنظمات إنسانية بريطانية، عددًا من محاولات الانتحار بين طالبي اللجوء، وتنوّعت بين محاولات فعلية وتفكير في الانتحار. وأظهر استطلاع للرأي أن ٨٧% أفادوا بوجود أفكار انتحارية لديهم أو ميول لإيذاء أنفسهم، وفقًا لمنظمة "العدالة الطبية".

<u>ثانيًا: فرنسا:</u>

وفقًا للبنك الدولي، فإن فرنسا قد استضافت خلال عام ٢٠٢٢، نحو ٦١٢,٩٣٤ لاجئًا، وهو ما أكده المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية (أوفبرا)، في تقريره السنوي، بأن فرنسا تجاوزت عتبة نصف مليون لاجئ على أراضيها في نهاية عام ٢٠٢٢، مع قبول أكثر من ٥٦ ألف طلب لجوء العام الماضي،

وفي يناير ٢٠٢٤، أكد المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية (أوفبرا)، تلقى "١٤٢,٥٠٠ طلب حماية دولية، بينها ١٢٣,٤٠٠ طلب لجوء للمرة الأولى" خلال عام ٢٠٢٣، وهذا مستوى غير مسبوق لعدد طلبات اللجوء في فرنسا، ويمثل زيادة بـ٨%، وهي نسبة أقل من المتوسط الأوروبي الذي يبلغ ١٥ إلى ٢٠%. وفي طليعة طالبي اللجوء في فرنسا في عام ٢٠٢٣، يأتي الأفغان بأكثر من ١٧,٥٠٠ طلب لجوء، ثمّ بنغلادش (٨٦٠٠ طلب)، وتركيا (٨٥٠٠)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٨٠٠٠)، وغينيا (٧٠٠٠).

١) <u>شروط اللجوء في فرنسا:</u>

على الرغم من وجود العديد من المميزات إثر اللجوء إلى فرنسا، إلا أن هناك بعض العيوب والمساوئ التي يعاني منها اللاجئون في فرنسا، وتتمثل في:

أ) تعتبر عملية اللجوء في فرنسا طويلة ومعقدة للغاية، حيث تتراوح المدة ما بين عدة أشهر إلى سنوات.

ب) الانتظار في مراكز الاستقبال أو المخيمات المؤقتة لفترة كبيرة نظرًا لزيادة أعداد الطلبات المقدمة من قبّل اللاجئين، وفي نفس الوقت، في بعض الأحيان تفتقر مراكز الاستقبال إلى الموارد وتوفير الرعاية الصحية والدعم الاجتماعي.

كانت ظروف استقبال طالبي اللجوء في فرنسا موضع انتقادات من مختلف منظمات حقوق الإنسان. على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين هذه الظروف، فإن العديد من مراكز الاستقبال مكتظة وتفتقر إلى الموارد الكافية وتفشل في توفير الرعاية الصحية والدعم الاجتماعي المناسبين. يمكن أن تؤدي هذه البنية التحتية غير الملائمة والمساعدات المحدودة إلى تفاقم الظروف الصعبة بالفعل التي يواجهها الأفراد الذين يلتمسون اللجوء.

ت) التعرض لمخاطر التوقيف والترحيل أثناء انتظار الرد على طلبات اللجوء.

أثناء انتظار معالجة طلبات اللجوء الخاصة بهم، يتعرض طالبو اللجوء في فرنسا لخطر الاحتجاز والترحيل المحتمل، فقد واجهت مراكز الاحتجاز، رغم أنها مصممة للإقامات القصيرة، انتقادات لظروف معيشية

الأئتلاف المصري لحقوق الإنسان والبيئة

غير لائقة ومخاوف بشأن معاملة المحتجزين، ويخلق الخوف المستمر من الترحيل حالة مستمرة من القلق لطالبي اللجوء، مما يزيد من التوتر الذي يعانون منه بالفعل.

❖ **أمثلة على تأخر البت في طلبات اللجوء:**

✓ في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٢، ما يزال المهاجر التونسي "هادي"، البالغ ٥٤ عامًا، يبحث عن تسوية وضعيته القانونية، ويسعى وراء أوراق الإقامة في فرنسا، رغم أنه وصل إليها قبل ٢٣ عامًا. ورغم أنه قدّم كل الوثائق المطلوبة لإدارة الهجرة، إلا أن السلطات الفرنسية لم تمنحه الإقامة، وهو ما أدخله في حالة من الاكتئاب والاضطرابات النفسية.

قال هادي: "بعد ١٠ سنوات من وصولي لفرنسا، قدمت ملفًا كاملًا بكل الأوراق المطلوبة، وكان أملي كبيرًا وقتها بأن أستفيد من حق الأقدمية الذي ينص عليه القانون لأتمتع بالإقامة الدائمة، لكن السلطات سلمتني وصلًا إداريًا صالحًا لثلاثة أشهر فقط".

وتابع: "استمرت الدائرة المختصة بالشرطة الفرنسية بتجديد التصريح كل ٣ أشهر لمدة عامين دون أي تقدم يُذكر على طلب إقامته"، لافتًا إلى: "لما اعترضت على هذه الوضعية المعقدة، أجابني ضابط الشرطة في المحافظة بكل غطرسة: إذا لم تعجبك هذه الحال، تستطيع العودة إلى بلدك أو سنقوم بترحيلك في أي وقت".

واستكمل: "قمت بتغيير عنواني وقدمت طلبًا وملفًا جديدًا، وبعد تسويفات كثيرة رُفض ملفي مرة أخرى".

✓ قال مهاجر جزائري: "بعد أكثر من ١٧ عامًا في فرنسا، أجدني أعود إلى نقطة الصفر. لقد قدمت ملفي الكامل مصحوبًا بعقد العمل وكشوف الرواتب أكثر من مرة وفي عدة دوائر، لكن الإجابة كانت دائمًا بالرفض بلا مبررات، فهل هناك أكثر من هذا الظلم والقهر؟"، وهو ما جعله يفكر في الانتحار جراء انسداد الأفق أمامه. فعلى الرغم من أنه يعمل طباخًا في مطعم، ويتمتع بعقد دائم مع مشغله، ولديه عقد استئجار محل باسمه أيضًا، وهو يتحدث الفرنسية جيدًا، لكن كل هذا لم يشفع له للحصول على الإقامة.

٢) قانون الهجرة:

منذ ٢٨ نوفمبر ٢٠١٢، يخضع المهاجرون في فرنسا إلى ما يعرف بـ" قانون فالس"، نسبة إلى وزير الداخلية مانويل فالس في عهد الرئيس فرانسوا هولاند، والذي يفصّل شروط الحصول على أوراق الإقامة للمهاجرين غير النظاميين.

وينقسم القبول الاستثنائي لتسوية وضعية الأجانب الذين دخلوا البلاد بصورة غير نظامية، المنصوص عليه في قانون دخول وإقامة الأجانب والحق في اللجوء، إلى نوعين من تصاريح الإقامة، يسمى الأول "الحياة الخاصة والعائلية"، أما الثاني فيشمل الموظفين و"الأُجراء".

ويجب على المهاجرين الذين يريدون الحصول على تصريح إقامة "الحياة الخاصة والعائلية"، أن يثبتوا بأي وسيلة أنهم قضوا على الأراضي الفرنسية مدة ١٠ سنوات على الأقل.

أما فئة الموظفين والأُجراء، فيتوجب عليهم الإقامة في فرنسا لمدة ٥ سنوات على الأقل، والعمل ٨ أشهر خلال العامين الماضيين مصحوبة بكشوف الراتب، أو تقديم ٢٤ كشف راتب خلال السنوات الخمس، كما يُطلب منهم عقد عمل دائم خاص بالوظيفة الحالية أو وعد بالتوظيف

إلى أن نشرت الحكومة الفرنسية، في ٢٦ يناير ٢٠٢٤، في الجريدة الرسمية النص الرسمي لقانون الهجرة الجديد الذي رفضت الجمعية الوطنية نقاشه، ولكن البرلمان شكّل لجنة استجابت بشكل مباشر للمطالب التي تقدم بها اليمين المتطرف بقيادة مارين لوبان التي صرحت بأن القانون يمثل نصراً أيديولوجياً لحزب الجبهة الوطنية، فهو يقر مبدأ الأفضلية الوطنية الذي لطالما نادى به اليمين المتطرف، وهذا يعني كما يرى كثير من الفرنسيين تخلياً عن مبدأ المساواة، وهو مبدأ تقوم عليه الجمهورية الفرنسية منذ الثورة، بالإضافة إلى الحرية والإخاء.

تنظر فلسفة القانون، إلى المهاجرين واللاجئين باعتبارهم شراً يجب الحد منه وتقليصه، وهذا أمر غير دقيق لأنهم جزء أساسي من عصب الحياة الاقتصادية في فرنسا.

❖ **<u>أبرز التغيرات في القانون المثيرة للجدل:</u>**

(أ) تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين:

- كانت التسوية ممكنة لكل من اشتغل بشكل غير قانوني، وكل من تحتاج سوق العمل لخدماته. أصبحت التسوية الآن مشروطة بأن تمضي على إقامته غير القانونية ثلاثُ سنوات، وعلى العمل ١٢ شهرًا خلال السنتَين الأخيرتين.
- وسيتم إصدار تصريح إقامة لمدة عام واحد، بشرط أن يكون العامل قد أقام في فرنسا لمدة ثلاث سنوات على الأقل ولديه سجل جنائي نظيف، ويخص ذلك المهن التي تعاني فرنسا من نقص في العمالة بها، على غرار مهن البناء والمطاعم والخدمات الاجتماعية وما إلى ذلك، ويستثني القرار الوظائف الخاصة بالطلاب والعمالة الموسمية.

- من أجل تسهيل إجراءات طلب اللجوء، ينص القانون في المادة ٦٢ على إنشاء مكاتب تحت مسمّى "فرنسا اللجوء" في جميع أنحاء فرنسا، وسيكون موظفين من المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية (Ofpra) حاضرين لمعالجة طلبات اللجوء للوافدين الجدد في فرنسا.

(ب) جريمة الإقامة غير الشرعية:

- سوف تُعتبر الإقامة غير الشرعية "جريمة جنائية"، يُعاقَب مرتكبها بغرامة قدرها ٣٧٥٠ يورو والمنع من دخول الإقليم لمدة ثلاث سنوات.
- كما يُمكن ترحيل الأفراد الذين كانت أعمارهم أقل من ١٣ عاماً عند وصولهم إلى فرنسا، وترحيل الوالدين الأجانب الذين يحمل أطفالهم الجنسية الفرنسية.
- تسهّل المادة ٣٧ من القانون، إصدار المزيد من أوامر مغادرة الأراضي الفرنسية(OQTF) ، لا سيما بحق القصر الذين لا يتجاوز عمرهم الـ١٣ عامًا. إذ اعتبر المجلس الدستوري أن هناك ضمانات كافية لحفظ حقوق المهاجرين، لأنه يتعين على الإدارات أن تأخذ في الاعتبار المدة التي أمضاها الشخص الأجنبي على الأراضي الفرنسية، إضافة إلى ارتباطه بفرنسا دون إغفال الاعتبارات الإنسانية المتعلقة بوضع القاصر.

(ج) ترحيل المنحرفين:

- في السابق كانت إجراءات الترحيل تشمل فقط الذين يشكلون خطرًا على أمن الدولة، خاصةً بعد التوسّع في تطبيق قانون الإرهاب. في القانون الجديد تمتد إجراءات الترحيل لتشمل المحكوم عليهم بعشر سنواتٍ سجنًا أو أكثر في قضايا إجرامية.
- يتضمن القانون الجديد، منح السلطات المزيد من الصلاحيات من أجل تسريع إجراءات ترحيل بعض المهاجرين من جهة وتسوية أوضاع العاملين الأجانب في المهن التي تعاني من نقص في اليد العاملة.

(د) الالتزام بمغادرة الأراضي الفرنسية

- يصادق القانون على تنظيم قرارات للأجانب الذين تم رفض لجوئهم. فبمجرد رفض طلب اللجوء لأجنبي في وضع غير نظامي من قبل المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية "أوفبرا"، يجب على السلطة الإدارية إصدار قرار بوجوب مغادرة الأراضي الفرنسية بحقه، إلا إذا قررت السلطات منحه حق الإقامة لسبب آخر.
- يرافق هذا الإجراء تعليق الرعاية الطبية للأجانب الذين تم رفض حقهم في اللجوء بشكل نهائي.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

- لا يمكن استيعاب الأجنبي ضمن نظام الإقامة في حالات الطوارئ، "أثناء انتظار ترحيله"، وهذا هو الحال بالنسبة للعديد من المهاجرين الذين يمرون عبر المخيمات في شمال فرنسا، على سبيل المثال. وسيتم توفير استثناء مؤقت في حالة وجود "حالة خطيرة لدرجة منع المغادرة"

(هـ) الإعانات الاجتماعية

يُشترط للتمتّع بالإعانات الاجتماعية: المنحة العائلية ومنحة السكن وغيرها من الإعانات، على الأجانب العاطلين عن العمل إثبات إقامتهم في فرنسا لمدة ٥ سنوات على الأقل، ويتم تخفيض المدة إلى ٣٠ شهراً بالنسبة للعاملين، ولن تتأثر مساعدات الأشخاص ذوي الإعاقة بهذا الإجراء. وفي ما مضى كان يحق للأجنبي الحصول على هذه المعونات فوراً.

(ح) لم شمل الأسرة

- شدد القانون شروط لم الشمل العائلي، وأصبح على مقدّم الطلب أن يثبت إقامته على الأراضي الفرنسية لمدة ٢٤ شهراً (مقارنة بـ ١٨ في االسابق)، مع ضرورة وجود مصدر دخل كاف ومنتظم، كما تم رفع الحد الأدنى لسن الزوج الراغب في لم شمل العائلة إلى ٢١ عاماً.
- وللمطالبة بالانضمام إلى أسرهم في فرنسا، يجب على الأشخاص المدعوّين عبر لم الشمل، إثبات "معرفة باللغة الفرنسية" تمكّنهم من التواصل بجمل بسيطة.

(ط) الالتزام بـ "مبادئ الجمهورية"

- يتيح القانون رفض السلطات منح تصريح الإقامة للأجنبي، في حال رفض التوقيع على "عقد التزام باحترام مبادئ الجمهورية"، يتعهد فيه باحترام "الحرية الشخصية، وحرية التعبير، والمساواة بين المرأة والرجل، كرامة الإنسان وشعار ورموز الجمهورية"، أو في حال أظهر سلوكًا بأنه "لا يحترم التزاماته".
- لمنح بطاقة الإقامة (عشر سنوات) وللحصول على الجنسية الفرنسية، على الأجانب إثبات الحد الأدنى من المعرفة باللغة الفرنسية.

(ك) المحكمة الوطنية للجوء

- وفيما يتعلق باستئناف قرارات رفض طلبات اللجوء من قبل مكتب حماية اللاجئين (أوفبرا)، يرد ضمن المادة ٧٠، إمكانية إقامة جلسات استماع أمام المحكمة الوطنية لحق اللجوء (CNDA) بوجود قاض واحد فقط (مقارنة بثلاث قضاة في السابق).

من جهتها، تنتقد عدة جمعيات فرنسية مدافعة عن حقوق المهاجرين ما تصفه "بفرض مهن معينة بشكل غير مباشر على المهاجرين/اللاجئين ودعم ترك هامش كبير لهم لتغيير العمل". وترى أن القانون الجديد سيجعل "الوصول غير المشروط إلى الرعاية الصحية أو الإعانات الاجتمعية، ولم شمل العائلة، أمرًا صعبًا

على عليهم في فرنسا". وفيما يتعلق بالسكن على سبيل المثال، سيؤخر القانون حصول المهاجرين العاطلين عن العمل على إعانات الإسكان لمدة خمس سنوات، مما قد يكون له تأثير كبير عليهم وعلى أسرهم، وربما يؤدي إلى التشرد، خصوصًا مع تشديد شروط الحصول على المساعدات الاجتماعية للمهاجرين العاطلين عن العمل. لذلك، فإن جوهر القانون الجديد يعتمد على منطق فرز المهاجرين، وليس على منطق تسهيل إجراءات استقبالهم من أجل اندماجهم كما تدعي الحكومة

كما عبرت منظمة "فرنسا أرض اللجوء" التي تدير أكثر من ٣٤ مركز لجوء في فرنسا، عن قلقها من مغادرة مئات المهاجرين وطالبي اللجوء بينهم أطفال قصر، لمراكز الإيواء، والعودة للشوارع والمخيمات خوفًا من توقيفهم، بعد علمهم أن وزارة الداخلية ستوفد موظفين لإحصائهم والحصول على كامل المعلومات بشأن حالتهم القانونية في فرنسا.

ثالثًا: ألمانيا:

تُعد ألمانيا، التي تمثل أكبر اقتصاد في أوروبا، الوجهة الأولى للمهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء الذين يصلون إلى دول الاتحاد الأوروبي، وقد ازداد الوضع سوءً عقب أزمة اللاجئين الأوكرانيين بسبب الحرب الروسية في أوكرانيا.

بين يناير وأغسطس ٢٠٢٣، سجلت السلطات الألمانية حوالي ٢٠٥ آلاف طلب لجوء حتى نهاية أغسطس، بزيادة قدرها ٧٧% عن عام ٢٠٢٢، وذلك بالإضافة إلى ١,١ مليون لاجئ أوكراني وجدوا ملاذاً لهم في أوكرانياً.

ومع ذلك، فإن هذا الرقم أقل بكثير من ٧٢٢ ألف طلب في عام ٢٠١٦ بأكمله، حيث أثارت الصراعات في دول مثل أفغانستان وسوريا أزمة هجرة في أوروبا.

ووفق السلطات، يقيم حاليًا ما يقدّر بنحو ٢٨٠ ألف مواطن أجنبي في ألمانيا دون تصريح إقامة ساري المفعول، ويضطرون إلى مغادرة البلاد، وسُمح لنحو ٨٠% منهم بالبقاء لأن السلطات لم تتمكن من ترحيلهم لأسباب قانونية أو متعلقة بوضعهم. في حين يبلغ عدد المهاجرين الذين يمكن ترحيلهم بشكل فوري ما يقرب من ٥٤ ألفًا.

وأيضاً، شهدت برلين وحدها زيادة في أعداد طالبي اللجوء بنسبة ٤٠% خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٣ مقارنة بسابقه. وسجلت ما يزيد على الـ٢٠ ألف لاجئ، نصفهم من أوكرانيا والباقي من سوريا بشكل أساسي. ثم أنه خلال شهر أغسطس وحده، وصل إلى مركز التسجيل الأول في برلين ما يقارب الألفي طالب لجوء من غير الأوكرانيين.

الأشراف المصري لحقوق الإنسان والقانون

بينما تقدم في عام ٢٠٢٣، أكثر من ٣٥١ ألف شخص بطلب اللجوء في ألمانيا، وتقدّر نسبة المتقدمين السوريين بـ ٣١,٣%. وبذلك تصدرت سوريا أكبر عدد من الطلبات الأولية لعام ٢٠٢٣ بأكثر الـ ١٠٢ ألف طلب أولي بنسبة زادت نحو ٤٥% من عام ٢٠٢٢، وفق المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين في ألمانيا "BMAF".

وحتى نهاية يونيو ٢٠٢٣، وصل عدد مَن عليهم مغادرة ألمانيا 279 ألف شخص، منهم نحو ٢٢٥ ألفًا حصلوا على "الإقامة المتسامحة" حسب الداخلية الألمانية، والبقية عليهم المغادرة فورًا.

حسب بيانات رسمية للمكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين، تخص جنسيات طالبي اللجوء في ألمانيا لعام ٢٠٢٣، المراكز الأولى جنسيات دول ذات غالبية مسلمة، الأولى هي سوريا بأكثر من ٧١ ألف طلب، ثم أفغانستان بنحو ٤٠ ألفًا، ثم تركيا بنحو ٣٥ ألفًا، ثم العراق بنحو ٨,٦ آلاف، ثم إيران بنحو ٧,٧ آلاف.

تظهر الإحصائيات في ١١ يناير ٢٠٢٣، أنه منذ بداية يناير وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢، سعى (٢١٧,٧٧٤) شخصًا للحصول على الحماية في ألمانيا، وهذا يمثل زيادة بأكثر من (٤٧%) مقارنة بعام ٢٠٢١، والذي تم فيه تقديم (١٤٥,٢٣٣) طلباً للجوء. وجاء معظم الذين طلبوا الحماية عام ٢٠٢٢ من سوريا (٧٠,٩٧٦)، وأفغانستان (٣٦,٣٥٨)، وتركيا (٢٣,٩٣٨)، والعراق وجورجيا. وإن (٢٤,٧٩١) من هذه الطلبات الأولية تتعلق بالأطفال المولودين في ألمانيا دون سن عام واحد

فيما يقدّر عدد اللاجئين السوريين بحوالي ٩٢٣ ألف طالب لجوء حتى نهاية عام ٢٠٢٢، وفق المكتب الإحصائي الاتحادي في ألمانيا.

وعلى مدار الأعوام الماضية، كانت نسبة رفض طلبات اللجوء كبيرة، حيث بلغت عام ٢٠٢٢ نحو ٤٨%، بينما وصلت عام ٢٠٢١ إلى ٦١%، وتبين الأرقام أن نسبة الرفض بين العراقيين بلغت ٥٣,٨٦%، وبين الأتراك ٥١% بينما كانت شبه منعدمة بين الأفغان والسوريين، وتلعب هنا أوضاع البلد دورًا كبيرًا في القبول من عدمه.

ولكن رغم أوضاع الحرب واللا استقرار، رحلت ألمانيا خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ نحو ١١٠٠ سوري و٤٧١ عراقيًا، وقرابة ١٢ ألف أفغاني، زيادة على ٦٦٥ جزائريًا، و١٩٩ مغربيًا، و٢٨٤ تونسيًا، حسب بيانات من البرلمان الألماني، فيما تبقى دول أوروبية من منطقتي القوقاز والبلقان في الصدارة نظرًا إلى وجود اتفاقيات استقبال للمرحلين معها.

١) **<u>شروط اللجوء إلى ألمانيا:</u>**

على الرغم من المزايا التي تقدمها ألمانيا للاجئين، إلا أن هناك بعض المساوئ التي يجب وضعها في الاعتبار، وهي:

- الإجراءات البيروقراطية المتعلقة باللجوء معقدة وطويلة، إذ يتعين على اللاجئين الانتظار لفترة طويلة، كما يمكن أن يعاني اللاجئ في ألمانيا من الخضوع لإجراءات رسمية مثل تحديد عنوان أو تسجيل السكن، التأمين الصحي، والإقامة، وغيرها من المعاملات الأخرى، فضلًا عن أنه قد يتم استدعاء اللاجئ للتحقيق معه من قبل الهيئة الألمانية الإتحادية للهجرة واللاجئين، مما قد يؤدي إلى تأخر حصول اللاجئين على حق اللجوء.
- قد يضطر اللاجئون إلى العيش في مراكز إيواء مكتظة وفي ظروف غير ملائمة، حيث يتم إسكان اللاجئ فى الكامب لمدة من ٣ إلى ١٢ أشهر حتى النظر فى طلب اللجوء الخاص به سواء بالقبول أو بالرفض، كما قد يواجهون التمييز العنصري، خاصّة في السكن والتوظيف، فضلًا عن التهديدات بالعنف المتطرف.
- التعرض لبعض القيود في السفر والتنقل داخل ألمانيا أو السفر إلى بلدان أخرى، إما بسبب قيود الإقامة أو بسبب التحديات المالية.
- ألمانيا لا تعطى معظم الأشخاص من سوريا والعراق فيزا شنغن، لأنها تعرف أن الغرض من الفيزا اللجوء وليس السياحة

٢) <u>الآليات والإجراءات القانونية في التعامل مع اللاجئين:</u>

تسبّبت أعداد اللاجئين المرتفعة بعودة الخطاب اليميني المتطرف وارتفاع الأصوات المطالبة بوقف قبول المزيد من اللاجئين، وأمام تزايد الضغوط من الأحزاب اليمينية، بينهم حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي، اضطرت الحكومة إلى الاعتراف بأن ألمانيا ما عادت قادرة على استيعاب أعداد إضافية من اللاجئين. لذلك، فإنه من الضروري مكافحة الهجرة غير الشرعية، واعتمدت الحكومة حزمة إجراءات جديدة تشدد القيود ضد الهجرة وتضع ضوابط جديدة بشأن قبول واستقبال ودمج طالبي اللجوء، أهمها:

<u>(أ) إقرار قانون لعام ٢٠١٧،</u>

يُسمح للمكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين(BAMF) ، بفحص هواتف طالبي اللجوء دون إذن مسبق لتحديد هوياتهم وجنسياتهم–ويشمل ذلك الأطفال– في حال لم تكن لديهم القدرة على استخراج أوراق ثبوتية. ومع ذلك فإنّ بعض طالبي اللجوء الذين كانوا يحملون أوراقًا ثبوتية أُجبروا على تسليم هواتفهم لفحصها.

الأكاديمية العربية لحقوق الإنسان والبيئة

بموجب القانون، يمكن للسلطات الألمانية فحص الهواتف المحمولة لطالبي اللجوء الذين لا يستطيعون تقديم جواز سفر صالح عند وصولهم، وذلك من أجل التحقق من المعلومات المقدمة بشأن الهوية.

كما يهدف القانون إلى منع "إساءة استخدام اللجوء"، بحسب السلطات. ولأن العديد من أولئك الذين يصلون إلى ألمانيا بعد الفرار من بلدانهم الأصلية لا يمكنهم تقديم جواز سفر صالح أو وثائق رسمية تثبت هويتهم وجنسيتهم، فقد تم اعتبار تفتيش هواتفهم "وسيلة فعالة" للكشف عن محاولات "الاحتيال"

(ب) خفض المساعدات المالية المخصصة للمهاجرين/اللاجئين وإطالة مدة الحصول عليها:

فقد كان كلّ أجنبي يصل إلى مركز استقبال أولي، يتم إطعامه وإيواؤه، ويحصل شهرياً على ١٨٢ يورو (١٩٤ دولارًا) نقداً "لتلبية احتياجاته الشخصية الضرورية".

وتنص الإجراءات المشددة الجديدة على الحيلولة دون إرسال طالبي اللجوء هذا المبلغ إلى بلدهم الأصلي، وذلك باستحداث بطاقة تسمح للمهاجرين بشراء ما يحتاجون إليه من المتاجر، وبالتالي يوضع هذا المبلغ كرصيد في هذه البطاقة، وبالتالي معرفة الكيفية التي يتصرف بها اللاجئ في هذا المبلغ.

وبعد تركهم لمركز الاستقبال الأولي، يوزّع طالبو اللجوء بالعادة على عدة مساكن ويحصلون على مدى ١٨ شهراً على مبالغ مالية شهرية (٤١٠ للشخص الواحد و٧٣٨ يورو للزوجين)، مبلغ يرتفع بعد انقضاء هذه المهلة (٥٠٢ يورو للشخص الواحد و٩٠٢ يورو للزوجين).

كما أن التشديد الجديد ينص على إطالة مدة الانتظار للحصول على الزيادة في المبالغ المالية الشهرية لمدة تصل ٣٦ شهراً، إذ وسابقاً كان طالبو اللجوء بعد توزيعهم على عدة مساكن، يحصلون على مدى ١٨ شهراً على مبالغ مالية شهرية تصل إلى ٤١٠ يورو للشخص الواحد و٧٣٨ يورو للزوجين، على أن ترتفع بعد ذلك إلى ٥٠٢ يورو للشخص و٩٠٢ للزوجين.

(ج) تعزيز إجراءات التفتيش على الحدود مع بولندا وتشيكيا وسويسرا والنمسا، بغرض الحد من وصول الأجانب إلى أراضيها، فضلًا عن تسريع عملية فحص طلبات اللجوء، لتستمر ٦ أشهر شاملة للاستئناف أمام المحكمة.

في أكتوبر ٢٠٢٣، أطلقت الحكومة الألمانية عمليات تفتيش مؤقتة على الحدود عند المعابر مع بولندا والتشيك، كما أوقفت القبول الطوعي للاجئين القادمين من إيطاليا، وأعلنت عن خطط لتشديد قوانين الترحيل، مما قد يؤدي إلى سجن المهاجرين بشكل غير نظامي.

(د) في ١٤ سبتمبر ٢٠٢٣، أعلنت الحكومة الألمانية، عن تجميدها اتفاقية طوعية مع إيطاليا، لاستقبال المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء، متهمة روما بـ"الفشل في الوفاء بالتزاماتها"، بموجب "اتفاقية دبلن" الخاصة بتنظيم اللجوء إلى دول الاتحاد الأوروبي، التي تنص على أن "طلبات لجوء المهاجرين يجب أن

يتم تقييمها في الدولة الأوروبية التي يصلون إليها لأول مرة، وليس في المكان الذي ينتهي بهم المطاف فيه".

(هـ) في ٢٠ مايو ٢٠٢٣، اقترحت الحكومة الألمانية، ضرورة إصلاح نظام اللجوء الأوروبي، من خلال منح الحكومات صلاحية منع اللاجئين من دخول الأراضي الأوروبية في حال رفضها لطلباتهم وترحيلهم لبلدان ثالثة آمنة، مع إقامة مراكز ترانزيت يوضع فيها اللاجئ ويعتبر وقتها من الناحية القانونية خارج أوروبا، ما يعني صعوبة طعنه على قرار رفض طلب لجوئه إلا مرة واحدة، وهو ما يُعد بالنسبة لها فرصة لتوزيع منظم وإنساني للاجئين بين دول التكتل.

كما أشارت وزيرة شؤون الأسرة الألمانية ليزا باوس، إلى أن الخطة الألمانية تقترح استثناء القُصَر غير المصحوبين بذويهم والعائلات التي لديها أبناء دون (١٨) عاماً من إجراءات اللجوء عبر الحدود. الاتحاد الأوروبي . ملف الهجرة يثير الكثير من الانقسامات

(و) في ١٨ يناير ٢٠٢٤، وافق البرلمان الألماني "البوندستاغ" على سلسلة إجراءات لتشديد سياسة الهجرة واللجوء في البلاد، عبر سن تشريع يهدف إلى تسهيل عمليات ترحيل طالبي اللجوء المرفوضة طلباتهم، ويزيد من أمد احتجازهم، **حيث:**

- **تشير تقديرات الحكومة الألمانية، إلى أن حزمة الإجراءات ستزيد عمليات ترحيل طالبي اللجوء من ألمانيا بنحو ٦٠٠ عملية إبعاد إضافية سنويًا.**
- **الإجراءات تعطي الشرطة صلاحيات كبرى في تنفيذ عمليات الترحيل، مثل دوريات التفتيش في السكن الجماعي لمن رفضت طلبات لجوئهم، وعدم الإخبار المسبق بعمليات ترحيل مقررة لمن تم "التسامح" معهم (أي من تعليق ترحيلهم) إلا إذا كان لديهم أطفال أقل من ١٢ عامًا، حيث يجب إخبارهم قبل شهر واحد.**
- **كما تمدد المدة القصوى للاحتجاز عند المغادرة من ١٠ أيام إلى ٢٨ يومًا، حتى يتم منع المرحلين المحتجزين من الفرار، ومنح السلطات الوقت الكافي لعملية الترحيل، فضلًا عن طرد سريع للمهربين، وكذلك من يرتبكون جرائم خطيرة، ومنهم من يوصفون بأفراد "العصابات العربية".**

وفي تصريحات أدلت بها بهذا الشأن، قالت وزيرة الداخلية الألمانية، نانسي فيزر إن الإجراءات الجديدة ترمي لتسهيل ترحيل اللاجئين غير الشرعيين بسرعة وفعالية أكبر، مضيفة "سنحرص على إرغام الأشخاص الذين لا يحق لهم البقاء في بلادنا على مغادرتها بسرعة أكبر".

وأشارت فيزر إلى أن تطبيق السياسة الحالية المتعلقة بالهجرة بصرامة أكبر أدى إلى زيادة عمليات ترحيل طالبي اللجوء عام ٢٠٢٣ بنسبة ٢٧%، حيث تم ترحيل ١٦,٤٣٠ من المهاجرين غير الشرعيين من البلاد.

رابعًا: اليونان:

شهدت أعداد اللاجئين في اليونان تذبذبًا واضحًا، فتارة تشهد ارتفاعًا غير مسبوق، وتارة أخرى تشهد تراجعًا ملحوظًا.

ففي ١٣ أبريل ٢٠٢٤، أعلنت وزارة الهجرة اليونانية أن عدد طالبي اللجوء الذين يحاولون دخول البلاد من تركيا انخفض بشكل كبير خلال شهر مارس الماضي، مشيرة إلى استمرار انخفاض الازدحام في مراكز تحديد الهوية والتسجيل والإقامة للوافدين، كاشفة أن (٢٢٣١) مهاجراً وصلوا من تركيا بشكل غير شرعي في مارس ٢٠٢٤، بانخفاض نحو (٤٢%)، مقارنة بشهر فبراير السابق، فيما تجاوز الانخفاض الإجمالي، مقارنة بسبتمبر ٢٠٢٣، نحو (٨٠%)، ولا يشمل هذا الرقم الوافدين من شرقي ليبيا، حيث بلغ عدد طالبي اللجوء هؤلاء (٣٣٣) مهاجراً في مارس الماضي، بانخفاض عن (٥٢٨) في شهر فبراير السابق.

وتؤكد الأرقام الإجمالية للقادمين عن طريق البحر والبر الصادرة عن مفوضية اللاجئين هذا الاتجاه التنازلي، حيث سجلت المفوضية، في مارس ٢٠٢٤، وصول (٢٥٦٨) مهاجراً عن طريق البر والبحر، مقارنة بـ (٤٢٨٢) في فبراير الماضي، بينما تم تسجيل (١١,٦٥٠) مهاجراً في سبتمبر ٢٠٢٣، مما يمثل انخفاضاً إجماليًا نحو (٧٨%) بين سبتمبر ٢٠٢٣ ومارس ٢٠٢٤.

وانخفض العدد الإجمالي لمواطني الدول الثالثة المقيمين في مراكز التسجيل الـ (٣٣) في جميع أنحاء اليونان إلى (٢٣٢٤٥) في مارس من (٢٧٥٥٤) في فبراير، أي بنسبة تصل (١٥,٦%). وبالمقارنة مع شهر يناير ٢٠٢٤، الذي بلغ فيه عدد المقيمين في مراكز اللجوء (٣١,٣٦٧) نسمة، بلغ الإنخفاض (٢٥,٩%).

وقد زاد عدد اللاجئين والمهاجرين القادمين إلى اليونان بحراً عن الضعف خلال عام ٢٠٢٣، مقارنة بأعدادهم خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٢، وفقًا للبيانات الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة للاجئين.

أظهرت البيانات التي تعود للفترة الممتدة بين ١ ديسمبر و١٣ أغسطس ٢٠٢٣، وصول (١٠٧٩٠) لاجئاً ومهاجراً إلى اليونان عبر الطرق البحرية، وخلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٢، لم يصل عدد القادمين بحراً إلى (٥٢١٦) مهاجراً، ومعظم الواصلين قدموا من الأراضي الفلسطينية (وبلغ عددهم ١٣٩٤)، ويأتي بعدهم

الأفغان (٧١٧ مهاجراً) ثم الصوماليون (٦٣٦ مهاجراً)، وبعدهم السوريون (٥١٦ مهاجراً)، وأخيراً الأريتيريون (٥٣٦ مهاجراً).

أي أن النسب نفسها التي سجلت في عام ٢٠٢٢ تتكرر عام ٢٠٢٣ بالترتيب عينه، وذلك عندما وصل إلى اليونان في العام الفائت (٩٤٣) مهاجراً فلسطينياً، و(٨٣٢) مهاجراً أفغانياً، و(٨٠٥) مهاجرين صوماليين، و(٥٠٨) مهاجرين سوريين. وفي الوقت نفسه، وصل عدد اللاجئين والمهاجرين الواصلين براً خلال الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٣ إلى (٣٥٣٨) مهاجراً.

في حين وصل إجمالي الواصلين في عام ٢٠٢٢ إلى (٦٠٢٢) مهاجراً، لكن عدد اللاجئين والمهاجرين الذين فارقوا الحياة وهم يحاولون العبور في عام ٢٠٢٣ أعلى بكثير، إذ بحسب بيانات مفوضية اللاجئين، بلغ عدد الغرقى والمفقودين على الطرق الشرقية للبحر المتوسط (٦٩٣) شخصاً حتى ١٥ أغسطس ، مقابل (٣٤٣) شخصاً خلال عام ٢٠٢٢.

ووفقًا للبنك الدولي، ففي عام ٢٠٢٢، بلغ عدد اللاجئين في اليونان نحو (١٦٠,٧٦١) شخصًا. وفي ٧ يناير ٢٠٢٢، بحسب بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تمكن (٤١٠٩) مهاجرين من الوصول إلى الجزر اليونانية قادمين من تركيا العام الماضي، مقابل (٩٧١٤) مهاجرًا في عام ٢٠٢٠، و(٦٠) ألفاً في عام ٢٠٢١ وفي أوج أزمة الهجرة في عام ٢٠١٥، وصل العدد إلى (٨٥٦,٧٢٣) في عام ٢٠١٩.

وكانت الدوائر اليونانية المسؤولة عن اللاجئين، أكدت في نهاية ٢٠٢١ انخفاضاً واضحاً في عدد اللاجئين والمهاجرين المقيمين على الجزر اليونانية في شرق بحر إيجة. ووفقًا للدوائر اليونانية، فإن إجمالي عدد اللاجئين يبلغ نحو ٣٥٠٣ مهاجراً يعيشون في مخيمات ليسبوس وخيوس وساموس وليروس وكوس. ووفقًا للاحصائيات السابقة، كان عدد المهاجرين هناك لا يزال نحو ١٧٠٠٠ مهاجر في ديسمبر، منهم ٧١٠٠ مهاجر يعيشون على جزيرة ليسبوس وحدها.

ووفقاً للإحصائيات، فإن اليونانيين يعتبرون أن المهاجرين يمثلون المشكلة الأكبر في البلاد. وينتقد ٧٦% من اليونانيين السياسة الحكومية تجاه أزمة اللجوء.

١) <u>شروط اللجوء في اليونان:</u>

- رغم أنه في مقابلة اللجوء، هناك فرصة لشرح الأسباب التي أجبرت اللاجئ على مغادرة بلده الأصلي ولماذا لا يمكنه العودة، وستحدد ما إذا كان سيحصل على حق اللجوء في اليونان أم لا، إلا أنه من

المستحيل التنبؤ مقدماً بمدى انتظار القرار النهائي، كما أنه لا توجد قاعدة بخصوص طول المقابلة، فبعض المقابلات قصيرة جدًا (حوالي ساعة واحدة)، وبعض المقابلات طويلة جدًا (أكثر من ٦ ساعات). لذلك، فإن المقابلة الشخصية يمكن أن تكون مرهقة للغاية لمقدم الطلب، ومن الممكن أيضًا بعد فترة طويلة من الانتظار أو أثناء المقابلة يتم رفض طلب اللجوء في النهاية.

- إذا فات اللاجئ المقابلة وفشل في تبرير غيابه بشهادة صالحة، مثل: شهادة طبية أو إفادة من سلطة عامة، فسوف يعتبر مكتب اللجوء أنه سحب عمليًا طلب اللجوء، هذا يعني أنه سيتم إيقاف طلب اللجوء رسميًا، وهو ما يعكس الاغفال عن الأمور المادية المتدنية للاجئين الذين لا يتمكنون من بلوغ مكاتب اللجوء، خاصّة إلى كانت تقع هذه المكاتب على مسافة بعيدة من مخيمات اللجوء.

٢) <u>الإجراءات والآليات القانونية تجاه اللاجئين:</u>

في ١٥ فبراير ٢٠٢٠، شددت الحكومة اليونانية سياستها تجاه اللجوء بعد (٧) أشهر من تشكيلها المسؤولية، وذلك بوضعها خططًا لبناء جدار عائم، بطول (٢,٧) كيلومتر وبارتفاع (٥٠) سنتيمتراً فوق الماء، يصد قوارب المهاجرين، وبناء مراكز لترحيل المخالفين على الحدود. ولكن لازالت الخطط موضع نقاش.

قالت الحكومة اليونانية إن الجدار العائم يجب أن يبنى "بمواصفات غير عسكرية وصفات محددة لتنفيذ مهمة الوكالات البحرية في إدارة أزمة اللاجئين".

كما أنه في أوائل ديسمبر ٢٠٢٠، أقرت الحكومة اليونانية، مؤخراً قانوناً جديداً يمنع العاملين في المنظمات غير الحكومية والمتطوعين من الحديث عن سوء المعاملة أو الإهمال أو الحرمان في مخيمات اللاجئين في اليونان، وهو قانون السرية.

بموجب القانون الجديد لا يجوز للعمال الذين يعملون داخل مخيمات الاجئين في اليونان، بمن فيهم المتطوعون وموظفو الخدمة المدنية، مشاركة أي معلومات تتعلق بعمليات المخيم أو سكانه علانية أو مع وسائل الإعلام، وهذا مطبّق حتى بعد توقفهم عن العمل هناك.

أي لن يُسمح للعاملين في المنظمات غير الحكومية بالتحدث عن أي انتهاكات محتملة ضد طالبي اللجوء أو حتى التحدث عن الظروف اللاإنسانية التي يمرون بها كالإزدحام والبنية التحتية الهشة، فضلًا عن ندرة المياه والطعام والظروف الصحية بالغة السوء.

لذلك، فإنّ القانون يمثل خطوة جديدة في سلسلة تكميم الأفواه الذي تنتهجه الحكومة اليونانية، خاصّة فيما يتعلق بتسليط الضوء على معاناة طالبي اللجوء التي يتعرضون لها في المخيماتٍ، كما أن آلية تنفيذ القانون لم تتضح، إلا أنّ إقراره يؤشر على نوايا الحكومة لقمع قضايا اللاجئين بالكامل.

ووفقاً لمجلة "Forbes" الأمريكية، فإن هذا القانون هو أحدث خطوة فيما تم وصفه بأنه قمع ضد العاملين في المنظمات غير الحكومية والمتطوعين، منذ أن تولّى حزب الديمقراطية الجديدة اليميني السلطة منتصف ٢٠١٩.

بالإضافة إلى ذلك، قامت السلطات اليونانية بإنشاء تصريح إقامة جديد مخصص للمهاجرين غير الشرعيين الذين يعيشون في البلاد، ويخص هذا التصريح المهاجرين المقيمين في اليونان لمدة ثلاث سنوات على الأقل، والذين يمكنهم الحصول على عقد عمل، أو وثيقة "وعد بالتوظيف".

في إجراء يمكن أن يؤثر على الحياة اليومية لعدة آلاف من المهاجرين الذين يعيشون في اليونان، أنشأت وزارة العمل والهجرة واللجوء تصريح إقامة جديدًا مخصصًا للعمال غير المسجلين، وذلك بموجب التعديل رقم ٧/٥٦ بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢٣.

وللتقدم بطلب للحصول على تصريح الإقامة المحدد هذا، يجب على الشخص أن يحصل على عرض عمل من صاحب عمل يوناني، وأن يكون مقيمًا في اليونان لمدة ثلاث سنوات، وليس ٧ سنوات كما هو مطلوب بموجب التشريع القديم. ومن الجدير بالذكر، أن هذا القرار يتعلق بالأشخاص الذين وصلوا إلى البلاد قبل ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٣، وبالتالي لا ينطبق على المهاجرين الذين نزلوا بعد هذا التاريخ.

وبحسب تعليمات وزير الهجرة اليوناني الجديد، نوتيس ميتاراكيس، يجب أن يتم البت بطلبات اللجوء في الجزر اليونانية في غضون (٢٥) يومًا على أقصى تقدير للبت في طلب اللجوء الأول، وهذه المدة أقل بكثير من المدة الحالية التي تصل إلى شهور طويلة، و(٦٠) يومًا في حال الطعن، يرحل بعدها من رفض طلبه، وليس من الواضح حتى الآن فيما إذا كانت إجراءات البت بطلبات اللجوء ستصبح أسرع بالفعل، فحتى في ظل التعديلات الجديدة يمكن لطالبي اللجوء المرفوضين الطعن برفض طلبات لجوئهم وهو ما يجعل المدة أطول.

ووفقاً للتعديلات الجديدة، سيتم احتجاز اللاجئين في مراكز محددة دون أن يتم السماح لهم بالخروج منها طوال فترة دراسة طلباتهم. وحتى الآن يسمح لطالبي اللجوء الموجودين على الجزر اليونانية بالتنقل بحرية في الجزيرة التي يعيشون فيها، لكن يبدو أن هذا سيتغير مع انتهاء بناء مراكز الاحتجاز التي تقيمها الحكومة اليونانية في الجزر.

وتسعى الحكومة اليونانية من خلال التعديلات الجديدة إلى ترحيل ١٠ آلاف لاجئ في البداية، وهذا العدد هو خمسة أضعاف الأشخاص الذين رحلتهم اليونان إلى تركيا منذ عقد صفقة اللاجئين بين تركيا والاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٦. ورغم أن الاتفاق أدى إلى انخفاض أعداد اللاجئين من تركيا إلى اليونان بشكل كبير منذ مارس ٢٠١٦، إلا أن الأعداد بدأت بالارتفاع مجدداً في الأشهر الأخيرة. وقد كانت عمليات الترحيل

جزءاً أساسياً من الاتفاق، إلا أن اليونان لم ترحل إلا عدداً قليلاً من اللاجئين، والسبب يعود إلى الوقت الطويل الذي تستغرقه إجراءات البت بطلبات اللجوء.

وقال وزير الهجرة، للبرلمان إنه "خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤، سيتم افتتاح أربعة مراكز جديدة لجمع البيانات البيومترية، ثلاثة منها في أثينا، وواحد في سالونيكا، لزيادة الموظفين".

وأضاف أن "المهاجر الذي جاء إلى هنا بشكل قانوني، ويعمل هنا بشكل قانوني، ويدفع الضرائب والاشتراكات، ويتقدم بطلب تجديد تصريح إقامته، يعاني منذ سنوات".

وأكد الوزير أنه بحلول النصف الأول من عام ٢٠٢٦، سيتم الانتهاء من رقمنة ٨٥٠ ألف ملف هجرة، مما يقلل الوقت اللازم لمعالجة الطلبات.

خامسًا: تركيا:

تُعد قضية اللاجئين في تركيًا تحديدًا أزمة شائكة ذي أبعاد متعددة؛ فهي تُعد أكبر دولة مضيفة للاجئين في العالم، ويرجع ذلك لعدة أسباب، أهمها:

- السبب الأول، يتعلق بالوضع القانوني للجوء في تركيا، فاتفاقية ١٩٥١ حصرت حق اللجوء بالأوروبيين الذين غادروا بلادهم عقب الحرب العالمية الثانية، ثم عُدلت تلك الاتفاقية ببروتوكول عام ١٩٦٧ الذي تخلى عن ذلك القيد الجغرافي ليشمل اللاجئين من باقي الدول. ولكن تركيا لم توقع على الصيغة النهائية للبروتوكول، وأجرت عليه تعديلات جعلت من اللجوء إليها من غير دول الاتحاد الأوروبي حقًا مؤقتًا أو مشروطًا، يتبعه إما إعادة توطين في بلد ثالث أو عودة طوعية إلى البلد الأصلي أو تغير الأوضاع في البلد الأصلي.
- السبب الثاني، أن اللاجئين تحولوا إلى ورقة ضغط سياسية، بجانب أن هناك شريحة شعبية في تركيا ترى أنها متضررة من وجود اللاجئين، خصوصًا في أوقات الأزمات السياسي والاقتصادي.
- السبب الثالث، يتعلق بوجود بعض الاختلافات الثقافية والاجتماعية.

وتستضيف تركيا لاجئين من مختلف الجنسيات، ولكن يستحوذ اللاجئين السوريين على نسبة كبيرة منهم، حيث تأوي تركيا حوالي ٣,٦ مليون سوري مسجّلين تحت قانون "الحماية المؤقتة" الذي تقول السلطات التركية إنّه ينطبق تلقائيًا على جميع طالبي اللجوء السوريين. لذلك، فإن الجهود التركية قد تبدو للوهلة الأولى أنها تستهدف في الأساس اللاجئين السوريين.

ففي ٤ أبريل ٢٠٢٤، كشفت إدارة الهجرة في وزارة الداخلية التركية، إجمالي عدد الأجانب الحاصلين على تصريح إقامة في جميع أنحاء البلاد، بلغ (١,١٢٩,٩٥٨) شخصاً.

ومن بين هؤلاء الأجانب، يعيش (٦١٧,٢٢٢) شخصاً في تركيا بتصريح إقامة قصير الأجل، و(١٧٢,٦٣٨) أجنبياً بتصريح طالب، و(١٢٥,٧١٤) بتصريح عائلي، و(٢١٤,٣٨٤) بتصريح إقامة لأسباب أخرى مختلفة.

وبلغ عدد اللاجئين السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة في جميع أنحاء البلاد، (٣,١٢٠,٤٣٠) شخصاً.

ومقارنةً مع آخر إحصائية أصدرتها دائرة الهجرة بتاريخ الـ٢٢ فبراير ٢٠٢٤، يتبيّن أن عدد السوريين في تركيا قد انخفض في أقل من شهرين بمقدار (٣٩) ألف لاجئ تقريباً، حيث وصل عدد السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة في الإحصائية السابقة إلى (٣,١٥٨,٧٢٤) شخصاً في عموم الولايات التركية.

وذكرت الهجرة أن العدد الإجمالي للسوريين الذين تم ترحيلهم/ أعيد توطينهم في بلدان ثالثة، بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٤ بلغ (٦٥,٩٢٧) سورياً من جميع الولايات التركية.

وتستقبل مدينة إسطنبول العدد الأكبر من اللاجئين، من بينهم أكثر من (٥٣٠) ألف لاجئ سوري. في المرتبة الثانية تأتي غازي عنتاب التي تستقبل أكثر من (٤٥٠) ألفًا، كما تستقبل مدن أورفا وهاتاي ومرسين وبورصة وأزمير وأنقرة أعدادًا كبيرة من اللاجئين

وفي ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣، في إحصائية رئاسة إدارة الهجرة لعدد اللاجئين السوريين وعموم الأجانب المقيمين في البلاد، فقد بلغ إجمالي عدد الأجانب من حملة تصريحات الإقامة، (١,١٠٤,٢٨٠) شخصاً في جميع أنحاء تركيا. ومن بين هؤلاء الأجانب يوجد (٦٤٤,٨٤٦) شخصاً في تركيا بتصاريح إقامة قصيرة الأجل، و(١٥٦,٦٢١) بتصاريح طلابية، و(١١٥,٨٨٨) بتصاريح عائلية، و(١٨٦,٦٢٥) بتصاريح إقامة لأسباب أخرى.

وبلغ إجمالي عدد السوريين الخاضعين لبند "الحماية المؤقتة" في عموم الولايات التركية، (٣,٢٢٦,١٤١) شخصاً. وبمقارنة عدد السوريين وفق إحصائية رئاسة الهجرة التركية الأخيرة وإحصائية بداية العام ٢٠٢٣، فإن عدد السوريين في تركيا انخفض بقيمة (٣٠٩) آلاف شخص.

وبلغ العدد الإجمالي للسوريين الذين أعيد توطينهم في بلدان ثالثة بين عامي (٢٠١٦ – ٢٠٢٣)، (٦٣,٢١٣) سورياً.

الأئتلاف السوري لحقوق الإنسان والتنمية

وفي ١٦ يوليو ٢٠٢٣، كشفت رئاسة إدارة الهجرة التركية عن أن إجمالي عدد المهاجرين الموجودين في عموم البلاد بلغ (٤,٨٩٣,٧٥٣) شخصًا.

أن نسبة المهاجرين في (١١٦٩) حيًا بعموم تركيا تجاوزت (٢٠%) من إجمالي عدد السكان الأتراك في تلك الأحياء، من بينها (٥٤) حيًا في إسطنبول.

كما أنه في أواخر ٢٠١٩، أعلنت السلطات التركية أنها استقبلت حوالي (٤٦٠) ألف شخص موجودين في البلاد بشكل غير قانوني، بمَن فيهم (٢٠٠) ألف أفغاني، و(٧٠) ألف باكستاني، و(٥٥) ألف سوري، و(١٢) ألف عراقي، و(١٢) ألف فلسطيني، و(٩) آلاف إيراني، لكن لم يتّضح كيف حدّدت تركيا هؤلاء الأشخاص من دون تسجيلهم.

كما قدّم حوالي (١١٥) ألف طالب لجوء طلبات حماية في ٢٠١٨، بمَن فيهم (٧٠) ألف عراقي، و(٤٠) ألف أفغاني، بالمقارنة مع حوالي (٣٥) ألف أفغاني و(١٥) ألف عراقي في ٢٠١٩.

لذلك، تخطّط تركيا لتسريع إجراءات ترحيل المهاجرين غير النظاميين واللاجئين، إذ أنه خاصّة تعتزم إعادة (٢٠٠) ألف لاجئ سوري إلى بلادهم خلال عام ٢٠٢٤، كجزء من استراتيجيتها الشاملة لإدارة الهجرة وأمن الحدود، وكانت أبرز الخطوات في هذه الاستراتيجية في أواخر ٢٠١٧ وبداية ٢٠١٨، حيث علّقت اسطنبول وتسعة مقاطعات أخرى على الحدود مع سوريا تسجيل طالبي اللجوء الوافدين حديثًا.

١) <u>الإجراءات والآليات القانونية تجاه اللاجئين:</u>

تنوعت الآليات القانونية التركية في تعاملها مع اللاجئين/المهاجرين غير الشرعيين، أهمها:

- إطلاق عملية لإعادة لاجئين سوريين إلى بلادهم في إطار ما أسمته حينها "العودة الطوعية إلى المناطق الآمنة" بشمال سوريا. وبحسب تصريحات وزارة الداخلية في أكتوبر ٢٠٢٢، عاد أكثر من نصف مليون سوري إلى بلادهم بشكل طوعي، بينما رحلت السلطات ما يقرب من ٢٠ ألفًا بسبب "قضايا أمنية".
- إطلاق حملات أمنية استهدفت من تسميهم السلطات التركية "المهاجرين غير النظاميين/اللاجئين"، وانطلقت الحملة بشكل خاص في المحافظات التركية الكبرى مثل إسطنبول وأنقرة وإزمير، حيث سُجل كثير من حالات الترحيل التي شملت مئات الأجانب من جنسيات مختلفة، في مقدمتهم الأفغان والسوريون، فخلال شهري يونيو ويوليو ٢٠٢٣، تم القبض على ٣٦ ألف مهاجر غير نظامي، رُحّل منهم ١٦ ألف شخص.

- في فبراير ٢٠٢٢، قال نائب وزير الداخلية التركي إسماعيل تشاتاكلي إنّ طلبات الحماية المؤقتة والدولية لن تُقبل في ١٦ مقاطعة: أنقرة، وأنطاليا، وآيدن، وبورصة، وكناكلي، ودوزجة، وإدرنة، وهاتاي، وإسطنبول، وإزمير، وكيركلاريلي، وكوجالي، وموغلا، وسكاريا، وتكيرداغ، ويالوفا.

وأكد أن طلبات تصاريح الإقامة من قبل الأجانب لن تُقبل في أيّ حيّ تبلغ فيه نسبة الأجانب ٢٥% أو أكثر من السكان، كما أنّ التسجيل أُغلِق بالفعل في ٧٨١ حيًا في كل أنحاء تركيا لأنّ نسبة الأجانب فيها تجاوزت ٢٥% من السكان.

- في يونيو ٢٠٢٢، أعلن وزير الداخلية سليمان صويلو أنه انطلاقًا من ١ يوليو سيتم تخفيض النسبة إلى ٢٠%، وعدد الأحياء المغلقة أمام تسجيل الأجانب ارتفع إلى ١٢٠٠، مع إلغاء وضع الحماية المؤقتة للسوريين الذين دخلوا البلاد دون تقديم طلب تصريح.
- عدم التهاون في عقوبة مخالفة قوانين الهجرة في تركيا، المتمثلة في:

✓ طلب المغادرة من تركيا خلال مدة قصيرة، وهذه العقوبة هي الأشهر بخصوص المخالفين الأجانب. إذ يطلب منهم أن يخرجوا من تركيا فوراً تبعًا لشروط مغادرة تركيا.

✓ الترحيل الإجباري لخارج الأراضي التركية وذلك بعد أن يتم الاعتقال داخل إحدى المراكز الخاصة بالترحيل.

✓ منع دخول الأراضي التركية بعد المغادرة لوقت تتناسب مع فترة البقاء في تركيا بدون إقامة.

✓ دفع غرامات مالية قبل المغادرة للشخص الذي يود تجنب حظر الدخول لتركيا. حيث أن غرامة انتهاء الفيزا في تركيا للفلسطينيين/ غرامة انتهاء الفيزا في تركيا للسوريين/ أو حتى غرامة انتهاء الفيزا في تركيا للمغاربة. هي ٥٠ دولار عن الشهر الأول، ومن ثم ٤٠ دولار عن كل شهر تأخير.

✓ الحضور الإلزامي لأحد مراكز رئاسة الهجرة بتركيا لتسوية الوضع وإزالة أي مخالفات لا تستوجب المغادرة.

سادساً: إسبانيا:

ازداد اهتمام الحكومة الإسبانية بقضية الهجرة غير الشرعية واللاجئين، بعد تزايد أعداد المهاجرين بعد عام ٢٠١٥، وظهور مشاكل متعلقة بكيفية التعامل معهم بعدما حاولت الدول الأوروبية الانسحاب من التعامل مع هذا الملف.

وتضاعف عدد المهاجرين/اللاجئين الذين وصلوا إلى إسبانيا، مما جعل طريق الهجرة من المغرب إلى شبه جزيرة إيبيريا الأكثر نشاطًا في أوروبا، حيث أحتلت اسبانيا المرتبة الاولي من حيث عدد

المهاجرين/اللاجئين، باعتبار أن إسبانيا الخيار الأكثر جاذبية، فمنذ ٢٠١٨، تحوّلت إسبانيا إلى وجهة مفضلة للمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين، حيث استقبلت نحو (٥٧,٠٠٠)، مقارنةً بـ (٥٢,٦٧٨) في عام ٢٠١٧.

وقد نجحت إسبانيا في خفض عدد المهاجرين غير الشرعيين في عام ٢٠٢٣، بنسبة (٧٠%)، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى انخفاض حاد في عدد العابرين إلى الجزيرة الأيبيرية من المغرب بعد المأساة التي شهدتها مليلية في يونيو ٢٠٢٢، إذ قتل (٢٣) مهاجراً بعدما حاول الآلاف اجتياز السياج والدخول إلى الجيب الإسباني، فضلًا عن خفض المهاجرين/اللاجئين إلى جزر الكناري، بنسبة (٣,٣%)، على الرغم من أن الجزر لا تزال تستقبل يومياً نحو مئة شخص.

وفي ١٩ يونيو ٢٠٢٣، أفادت "المفوضية الإسبانية للاجئين"، بأن إسبانيا تلقت عددًا قياسيًا من طلبات اللجوء والحماية الدولية في عام ٢٠٢٢، لكن الحكومة ترفض الطلبات بنسب تتجاوز المتوسط الأوروبي، حيث تلقت إسبانيا (١١٨,٨٤٢) طلب لجوء عام ٢٠٢٢، ويعتبر ثالث أعلى رقم في الاتحاد الأوروبي، غير أن البت في ملفات أصحاب الطلبات لم يشمل إلا (١٦,٥%) منهم وتحصلوا على الحماية، مقارنة بمتوسط الإتحاد الأوروبي البالغ (٣٨,٥%)، كما أن إسبانيا رفضت منح أي شكل من الحماية الدولية لـ(٩٥%) من الكولومبيين، و(٩٦%) من البيروفيين عام ٢٠٢٢.

بينما في ١٦ مارس ٢٠٢٤، أعلنت اللجنة الإسبانية لمساعدة اللاجئين، أنه نحو (٢٧,٦٥٧) شخصًا طلبوا اللجوء في الفترة من ١ يناير إلى ٢٩ فبراير ٢٠٢٤؛ وهو ما يزيد بنسبة (١٥%) عما كان عليه في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٣، إذ لم يتجاوز الرقم حينها (٢٤,٠٢٥) شخصًا، وأن غالبية المتقدمين هم من فنزويلا بنسبة (٣٧,٨%)، ثم كولومبيا بنسبة (٢٨,٥%)، وبيرو بنسبة (٧,٤%)، والسنغال بنسبة (٥,٢%)، ثم المغرب بنسبة (٢,٨%).

وأوضحت أنه "تم حل طلب واحد فقط من كل عشرة طلبات بشكل إيجابي، وأن أربعة من كل عشرة طلبات رُفضت، معظمها لأشخاص من كولومبيا، على الرغم من كونها أخطر دولة في أمريكا بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان، كما أن الصومال هي الدولة التي تتمتع بأعلى معدل قبول".

وذكرت اللجنة أنه في الشهرين الأولين من العام، زادت الطلبات في المراكز الحدودية "بشكل ملحوظ"، حيث ارتفعت من (٢%) في نهاية عام ٢٠٢٣ إلى (٥%) في عام ٢٠٢٤. وفي المجمل، في عام ٢٠٢٣ طلب (١٦٣,٢٢٠) شخصًا اللجوء في إسبانيا، بزيادة بنسبة (٣٧%) عن عام ٢٠٢٢".

كما أنه في ١١ يناير ٢٠٢٤، أعلنت الحكومة الإسبانية، أنها تلقت أكثر من (١٦٣) ألف طلب لجوء في عام ٢٠٢٣ معظمها من مواطنين من أميركا اللاتينية، وهو عدد غير مسبوق في البلاد جعلها في المرتبة الثالثة بين دول الإتحاد الأوروبي لناحية تلقي أكبر عدد من الطلبات، كما تلقى المكتب الإسباني للجوء

واللاجئين "نحو (١٦٣,٢١٨) طلباً للحماية الدولية، أي بزيادة (٣٧%) عن عام ٢٠٢٢، وهو أعلى رقم منذ إنشاء المكتب في العام ١٩٩٢".

وأكدت أنه تم النظر في (٩٢,٩٦٣) طلب حماية، ونال (١١,٣٧١) من مقدميها فقط حماية دائمة، وهي حصة صغيرة تشكل حوالى (١٢%) من الطلبات المعالجة، ومُنحت الحماية خصوصاً لأفراد من أفغانستان وسوريا ونيكاراغوا وكولومبيا وهندوراس ومالي. ولكن منحت إسبانيا عدداً أكبر من تصاريح الإقامة الموقتة لأسباب إنسانية والتي نالها في المجموع (٤١,٤٧٨) شخصًا في عام ٢٠٢٣، معظمهم من الفنزويليين.

١) **<u>شروط اللجوء إلى إسبانيا:</u>**

هناك بعض العيوب المحتملة للجوء في إسبانيا، تشمل:

- إجراءات اللجوء المعقدة: يمكن أن تكون إجراءات طلب اللجوء في إسبانيا معقدة وتستغرق وقتًا طويلاً، مما قد يؤدي إلى تأخر في الحصول على الحماية اللازمة.
- انتظار طويل: يمكن أن يكون هناك انتظار طويل للبحث في طلب اللجوء واتخاذ قرار بشأنه، فدراسة ملف اللجوء لشخص واحد تستغرق عامين على أقل تقدير، مما يمكن أن يزيد من الضغط النفسي على اللاجئين.
- ظروف الاحتجاز: في بعض الحالات، يمكن أن يتم احتجاز اللاجئين في مراكز احتجاز لفترات طويلة في انتظار معالجة طلباتهم، وهي مدة لا تتجاوز الـ ٦ أشهر، وهذا يمكن أن يكون غير مريح.
- التمييز والعنصرية: قد تواجه بعض الأشخاص اللجئين التمييز والعنصرية في إسبانيا، مما يؤثر على تكاملهم في المجتمع.
- نقل محور الحماية لمسألة الأجانب، يقلل من الضمانات ويوفر للمؤسسات أساساً لتطبيق السياسات لمراقبة الحدود التي ليست في مصلحتها تقديم الحماية، بل منع دخول الأجانب، وهذا يعني أن سياسة اللجوء – الحماية – تندرج ضمن سياسة الرقابة التي تمارسها الشرطة، والتي يتمثل هدفها الرئيسي في تجنب ما يسمى "تأثير المخاطبة"، وليس حماية الأشخاص الذين ينطبق عليهم القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- ممارسات بعض المنظمات التي تستضيف اللاجئين المقيمين في إسبانيا، حيث وفقًا لمونيكا لوبيز، مديرة البرامج في CEAR (المفوضية الإسبانية لشؤون اللاجئين)، فإن مراكز الاستقبال والمنازل حاليًا تستهدف الأشخاص في فترة تقديم طلباتهم للحصول على الحماية الدولية، فإذا استمر اللجوء وحصل الشخص على وضع اللاجئ أو الحماية الفرعية، فيمكنه مغادرة مراكز الاستقبال، ولكن بدون توفير مسكن له.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

٢) الإجراءات والآليات القانونية تجاه اللاجئين:

تنوعت الآليات القانونية الاسبانية في تعاملها مع اللاجئين/المهاجرين غير الشرعيين، أهمها:

- في ١٨ مايو ٢٠٢١، وافق البرلمان الإسباني، على مناقشة مبادرة تدعو إلى إضفاء الشرعية على المهاجرين الذين يعيشون في البلاد بطريقة غير نظامية، فيما يصوت البرلمان الأوروبي على "ميثاق جديد للهجرة واللجوء"، يفرض قيوداً على اللجوء والهجرة إلى القارة العجوز.

وتدعو المبادرة الإسبانية، إلى تنفيذ آليات تسمح للمهاجرين غير المسجّلين الذين يعيشون في إسبانيا بدون وثائق "ترك حالة التخفي وانعدام الحقوق".

- زادت الحكومة في الآونة الأخيرة وتحديدًا في السنوات الخمس الماضية من إنفاقها على المساعدات الخارجية إلى ١١ بلداً في شمال وغرب أفريقيا في محاولة منها للحد من الهجرة، وقد ذهبت غالبية هذه الأموال لتعزيز خدمات الشرطة والجيش في تلك الدول.

- كما تعاونت إسبانيا مع قوات الأمن المغربية، وكذلك قوات فرونتكس الأوروبية لمراقبة السياج الحدودي معًا، من أجل إعادة المهاجرين الذين يتم اعتراضهم على طول الحدود المغربية الإسبانية.

- التصديق على تعديل بعض فصول قانون الأجانب، عبر إضافة قرار الإعادة الفورية للمهاجرين غير النظاميين، من الذين يتمكنون من بلوغ مدينة سبتة أو مليلية، الذي أصبح يخول للسلطات الإسبانية قانونيًا الطرد الفوري للمهاجرين غير الشرعيين، الذين يجتازون السياج الحدودي الشائك انطلاقًا من المغرب، دون فرصة تقديم طلب للحصول على اللجوء أو تقييم المخاطر التي قد يواجهونها إذا أعيدوا.

ونص التعديل على أنه «سيتم منع المهاجرين الذين يضبطون على الخطوط الحدودية الفاصلة بين مدينتي سبتة ومليلية، خلال محاولتهم اجتياز الأسيجة الحدودية إلى إسبانيا»، كما ستطبق في حقهم ما تصفه المنظمات الحقوقية الدولية بـ«الإعادة القسرية».

- فتح مكاتب لها في الحدود بين سبتة ومليلية مختصة في قبول اللجوء السياسي والإنساني في إسبانيا، بهدف استقبال طلبات اللجوء السياسي للأفارقة الموجودين بالحدود الفاصلة بين سبتة ومليلية والأراضي المغربية.

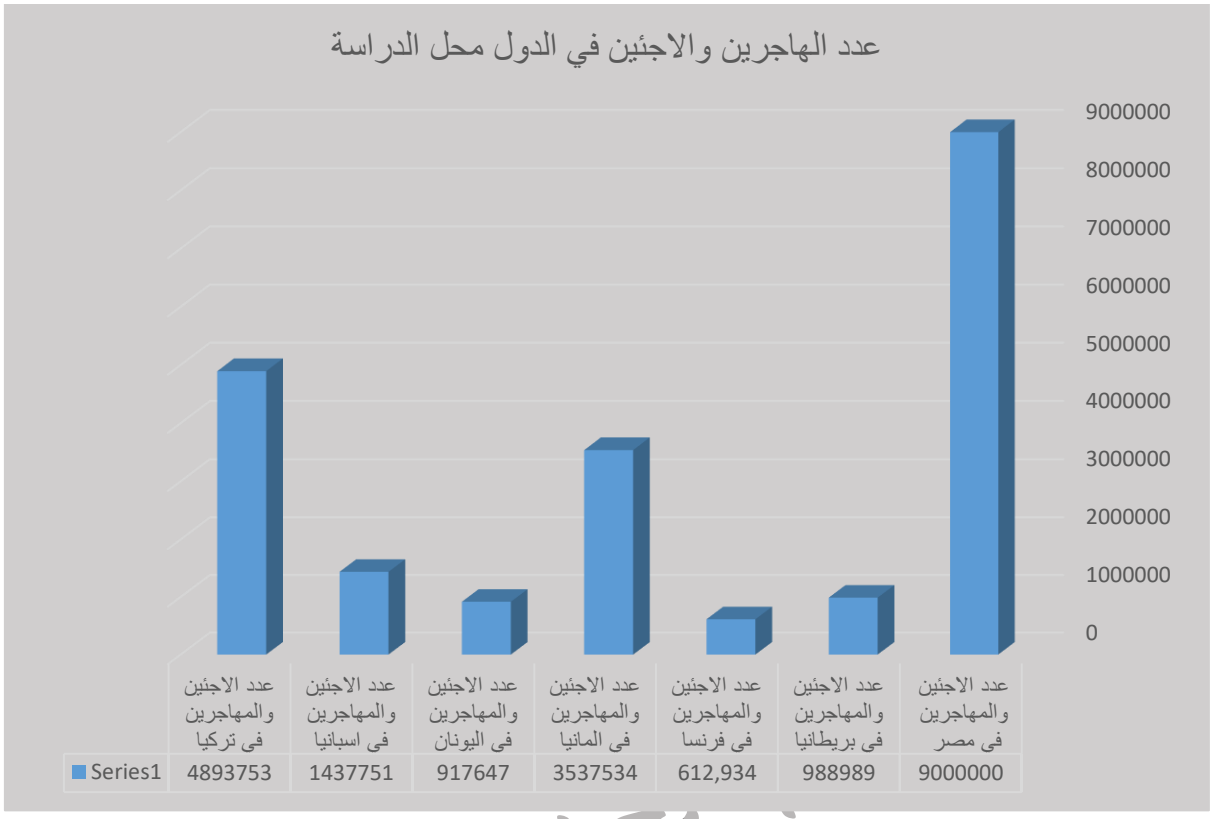
عدد الهاجرين والاجئين في الدول محل الدراسة
9000000
8000000
7000000
6000000
5000000
4000000
3000000
2000000
1000000
0
عدد الاجئين والمهاجرين فى تركيا
عدد الاجئين والمهاجرين فى اسبانيا
عدد الاجئين والمهاجرين فى اليونان
عدد الاجئين والمهاجرين فى المانيا
عدد الاجئين والمهاجرين فى فرنسا
عدد الاجئين والمهاجرين فى بريطانيا
عدد الاجئين والمهاجرين فى مصر
Series1
4893753
1437751
917647
3537534
612,934
988989
9000000

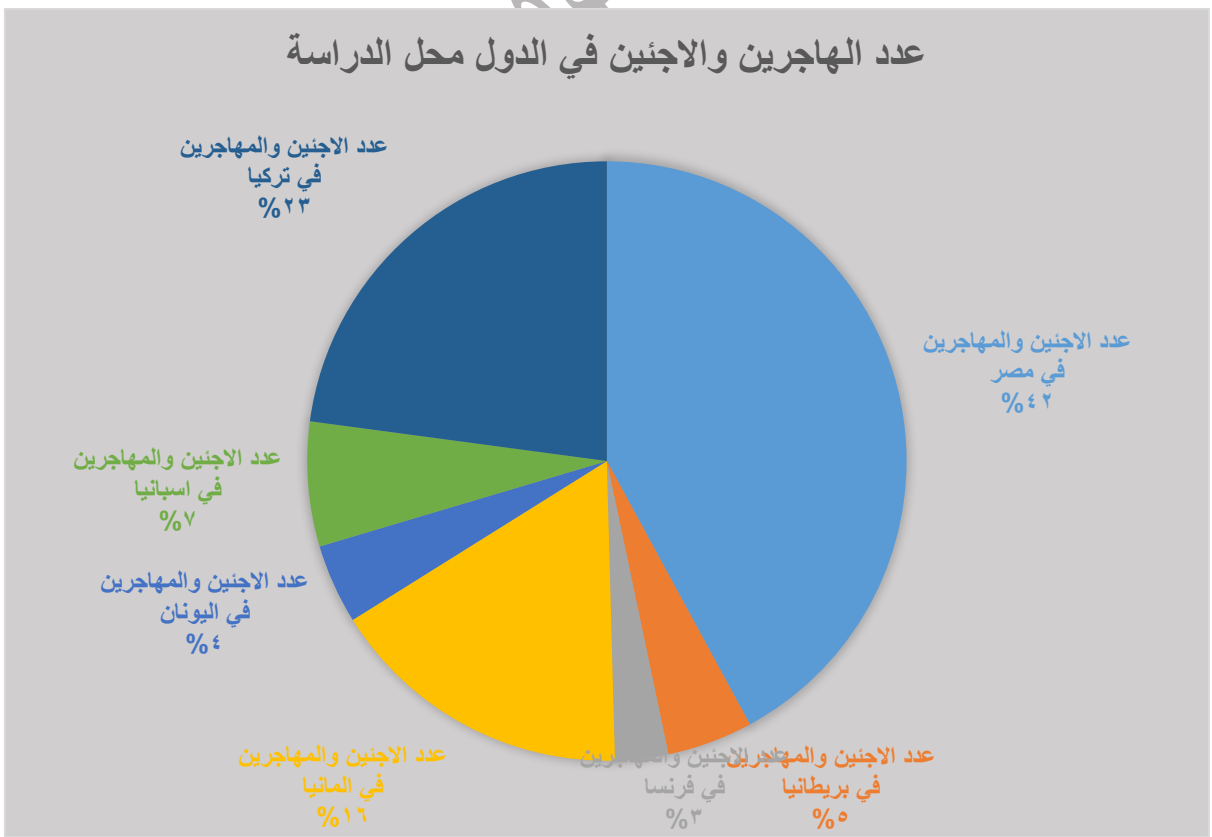
عدد الهاجرين والاجئين في الدول محل الدراسة
عدد الاجئين والمهاجرين في تركيا ٢٣%
عدد الاجئين والمهاجرين في مصر ٤٢%
عدد الاجئين والمهاجرين في اسبانيا ٧%
عدد الاجئين والمهاجرين في اليونان ٤%
عدد الاجئين والمهاجرين في المانيا ١٦%
عدد الاجئين والمهاجرين في فرنسا ٣%
عدد الاجئين والمهاجرين في بريطانيا ٥%

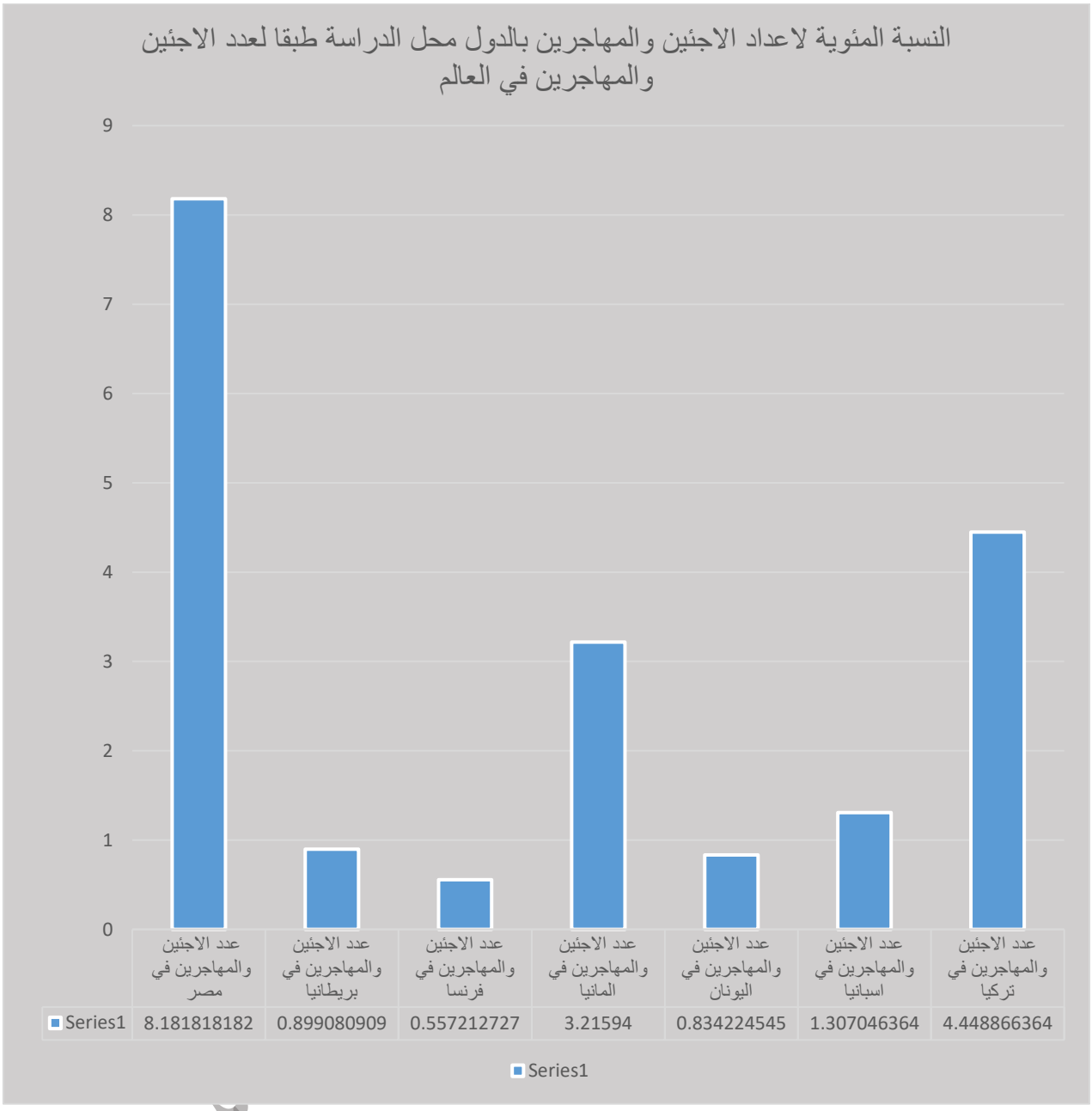
النسبة المئوية لاعداد الاجئين والمهاجرين بالدول محل الدراسة طبقا لعدد الاجئين والمهاجرين في العالم
9
8
7
6
5
4
3
2
1
0
عدد الاجئين والمهاجرين في مصر
عدد الاجئين والمهاجرين في بريطانيا
عدد الاجئين والمهاجرين في فرنسا
عدد الاجئين والمهاجرين في المانيا
عدد الاجئين والمهاجرين في اليونان
عدد الاجئين والمهاجرين في اسبانيا
عدد الاجئين والمهاجرين في تركيا
Series1
8.181818182
0.899080909
0.557212727
3.21594
0.834224545
1.307046364
4.448866364
Series1

الخاتمة

في النهاية لابد أن نشيد بالجهود الكبيرة التي يبذلها شعب وحكومة مصر في الترحيب باللاجئين بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة

فمنذ قديم الأزل تحتضن مصر اللاجئين على أراضيها يعيشون وسط المصريين ويتلقون جميع الخدمات العامة تماما كأي مواطن مصري، ولكن في الآونة الأخيرة شهدت مصر تواجد عدد كبير من اللاجئين <

تعد مصر طرف في إتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٥١ والإتفاقية الإفريقية لسنة ١٩٦٩ بشأن اللاجئين. ، ويعيش معظم طالبي اللجوء واللاجئين في المدن، وتتولى المفوضية الأممية لشئون اللاجئين عمليات التسجيل والتوثيق وتحديد وضع اللجوء لطالبي اللجوء واللاجئين في مص

ومن المعروف أن الحكومة المصرية تسمح للمسجلين لدى المفوضية بتسوية إقامتهم من خلال تصاريح إقامة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد. إلا أن الحواجز المستمرة التي تحول دون التسجيل لدى المفوضية والحصول على تصاريح الإقامة أو تجديدها تركت عديداً من طالبي اللجوء واللاجئين بلا وثائق أو بتصاريح منتهية الصلاحية، ما زاد إمكانية تعرضهم للاستغلال، وسوء المعاملة، والترحيل.

إن ملايين اللاجئين في مختلف الأنحاء يعانون من العنف والإضطهاد والتمييز، ويتحول جزء منهم إلى أفراد في الجماعات المسلحة

كما أن هناك تحديات يواجهها اللاجئون تتعلق بمحدودية الحصول على فرص كسب رزق فضلاً عن حاجز اللغة الذي يواجهه اللاجئين غير الناطقين باللغة العربية. كما يفتقر البعض إلى التعليم الرسمي المستدام الذي يمكن أن يدعم تطورهم. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد عدد كبير من اللاجئين وطالبي اللجوء على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية والحصول على الدعم الطبي أو النفسي – الاجتماعي.

كما نؤكد علي أهمية تضافر الجهود الدولية لإيجاد حلول مستدامة لقضايا اللجوء من خلال منظور شامل يراعي التكامل بين البعدين الإنساني والتنموي، و ضرورة تعبئة الموارد اللازمة من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين، ودعم الدول المضيفة لهم انطلاقا من مبدأ التقاسم المنصف للأعباء والمسئوليات. و أهمية قيام المجتمع الدولي بتوفير المساعدات اللازمة للاجئين .

إن "ضبط مسألة اللاجئين داخل الدول هي مسؤولية مشتركة بين الحكومات والمجتمع واللاجئين أنفسهم، حيث يتعين على اللاجئ التقيد بالأنظمة والقوانين في المجتمعات الجديدة مما يقلل من بيئة النفور من اللاجئ، وعلى الجمعيات الأهلية التي تتعامل بقضايا النزوح واللجوء أن تساهم في نشر الوعي وثقافة قبول الآخر، كما يتعين على الحكومات إصدار القوانين وإلزام الأفراد بها، وأيضاً توفير أماكن للمهاجرين لا تفتقر إلى الخدمات حتى لا يشعر بالغربة والكراهية للمجتمع الذي يستضيفه."

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية